محضر الجلسة 405

التاريخ: الثلاثاء 27 شعبان 1425 (2004/10/12)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة إلا عشر دقائق بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذه الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد أخميس، أمين المجلس:

شكرا للسيد الرئيس،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

توصل المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين بقرارين للمجلس الدستوري. القرار الأول رقم 583/04 بشأن مطابقة القانون التنظيمي رقم 00-63 المتعلق بالمحكمة العليا للدستور، حيث صرح المجلس الدستوري بأن عبارة " باستثناء رئيسهما" الواردة في المادة 11 من القانون التنظيمي رقم 00-63 غير مطابقة للدستور، وأن باقي أحكام هذا القانون مع مراعاة ما ورد في الفقرة الأخيرة من الباب الثاني المخصص في هذا القرار لبعض دستورية المقتضيات المتعلقة بتنظيم المحكمة العليا وتعيين أعضائها ووضعيتهم.

القرار الثاني رقم 586/04 بشأن مطابقة القانون رقم 17-01 المتعلق بالحصانة البرلمانية، حيث قضى المجلس الدستوري بأن هذا القانون مطابق للدستور، ماعدا عبارة "الذي لا يمكنه رفض الإدلاء به" الواردة في الفقرة الأولى في المادة الثانية منه. وصرح بأن العبارة المقضي بعدم مطابقتها للدستور يمكن فصلها عن باقي الأحكام الواردة فيها، ويجوز بالتالي نشر المادة المعنية ضمن مجموع القانون المعروض على المجلس الدستوري بعد حذف العبارة المذكورة.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بمراسلة تتعلق بجلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2004، هذا نصها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد نظرا لالتزامات حكومية طارئة تخصه. يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير المالية والخوصصة بتأخير تقديم السؤالين الشفويين الموجهين إليه والمدرجين في جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 12 أكتوبر 2004 وذلك إلى آخر الجلسة، ولكل غاية فإن الأمر يتعلق بالسؤالين التاليين:

أولا: تأثير الزيادة في أثمان البترول على الميزانية العامة.

ثانيا: تأهيل الاقتصاد بالجهة الشرقية للمملكة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

والأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء شتنبر المنصرم إلى غاية يومه الثلاثاء 12 أكتوبر الجاري، عدد الأسئلة الشفوية 77 سؤالا. عدد الأسئلة التي تم تحويلها 8 أسئلة، عدد الأسئلة التي تم سحبها 16 سؤالا. الأسئلة الكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الجمعة 11 يونيو المنصرم إلى غاية يومه الثلاثاء 12 أكتوبر الجاري بلغت هذه الأسئلة 29 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك طلب إحاطة ورد من فريق الحركة الوطنية الشعبية. الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

إن فرق الحركة التابعة لاتحاد الحركات الشعبية بمجلس المستشارين و المتكونين من الحركة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي، والحركة الوطنية الشعبية شعورا منها بدقة المرحلة التي تفرض إعادة تنظيم المشهد السياسي المغربي من خلال تكوين تكتلات سياسية منسجمة، وتطبيقا لروح خطاب صاحب الجلالة نصره الله، خطاب العرش وخطاب افتتاح الدورة البرلمانية الحالية، حيث دعا جلالته إلى تحفيز الأحزاب المتجانسة عن الاتحاد في أقطاب قوية تحصينا للمشهد السياسي الوطني وتوطيدا لتحديد المؤسسين وهو النهج الذي سارت عليه الأحزاب المكونة لاتحاد الحركات الشعبية والذي كلل بدخول هذه الأحزاب بفريق نيابي موحد على مستوى مجلس النواب خلال هذه الدورة.

فإننا نخبر السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام الوطني أن فرق اتحاد الحركات الشعبية لمجلس المستشارين رغم كون النظام الداخلي للمجلس لا يساعد على هذا النوع من التكتلات وإلى حين تعديل هذا النظام وملاءمته مع النظام الداخلي لمجلس النواب، فإن فرقنا سعيا وراء تفعيل عمل مؤسساتنا التشريعية وإعطائه النوعية التي تستحقها خدمة لقضايا الوطن والمواطنين ستعمل بروح فريق واحد وذلك بهدف إظهار القوة التمثيلية الحقيقية لمستشاري اتحاد الحركات الشعبية في الأنشطة البرلمانية تشريعا ودبلوماسيا ومراقبة الحكومة وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. الكلمة هناك طلب إحاطة ورد من فريق الحركة الشعبية داخل في هذا الإطار. السيد رئيس فريق الحركة الشعبية.

المستشار السيد محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

تتعلق هذه الإحاطة علما بالمسألة ديال التمور والفواكه الجافة بعد يومين أو ثلاثة أيام سيحل إن شاء الله شهر رمضان، وفي زيارة لاتحاد الحركات الشعبية في الأقاليم الجنوبية الشرقية طرح علينا سكان زاكورة، ورزازات، الراشيدية تنغير والنقب وغيره من المناطق المنتجة للتمور وفي هذا الموسم تيكون الرواج ديال هذه الفواكه الجافة، تنقصد بها الكركاع، اللوز، الزبيب، وكلها معروفة، هذا هو الوقت فاش الناس كينتعشوا كيتشكاو التعاونيات وكيتشكاو كذلك الجمعيات ديال المنتجين بأنه يقع إغراق السوق باستيراد فواكه وتمور من دول أخرى ويبقى الإنتاج الوطني يقع واحد النوع من الكساد، فتيقولوا هم، تقول الجمعيات والتعاونيات الإنتاج الوطني كافي. بمعنى بالكلام ديال الاقتصاد كيخص الحماية ديال الإنتاج الوطني باش المنتج ما يزيدش الكساد على مرض البيوض، ما يزيدش الكساد على مشاكل أخرى كلها كاينة فطلبوا منا باش ننبهو الحكومة إلى هذه المسألة.

لا أخفيكم سرا أنني اتصلت بالسيد وزير الفلاحة السيد محمد العنصر وطرحت الموضوع عليه وقال نحن على بينة. الحكومة على بينة بهذا الموضوع. والحكومة ما غافلاش وقال بأنه نسبة فقط التي نستوردها نستورد تقريبا 5٪ من الحاجيات ولكن الجمعيات والتعاونيات اللي تيطلبوا حتى إذا غادي يكون استيراد ما يكونش عن طريق الوسطاء وعن طريق ناس اللي هم غرباء على الميدان، ولكن عن طريق هذه الجمعيات وحتى إذا كانت أنواع ممتازة اللي ما عدناش مثلا أو أنواع أخرى باش يكون واحد التوازن ما بين المنتجين وضمان كذلك تزويد السوق بما نحتاجه من هذه المواد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هناك طلب إحاطة لفريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بلغنا السيد الرئيس أن السيد وزير المالية قام بتحضير مشروع قانون فيما يخص القانون المالي من أجل فرض الضرائب على التعاونيات والتعاونيات بشكل عام يعني الفلاحية، الصناعة التقليدية، السكن وكل التعاونيات.

السيد الرئيس، نحن أولا ضد هذا المشروع وأطلب من المجلس الموقر أن يقف ضد هذا المشروع لأنه سيمس شريحة عريضة من المغاربة وبالخصوص ذوي الدخل المحدود.

قمنا بعدة إجراءات داخل جامعة التعاونيات، داخل جامعة الغرف، واليوم نلاحظ تضارب في الصحف الوطنية، فمنها من تقول أن بعد التحكيم من السيد الوزير الأول لأنه القرار، قرار السيد وزير المالية جاء قرارا انفراديا لم يستشر فيه الوزارات المعنية، فبعد التحكيم من السيد الوزير الأول، قرر السيد الوزير الأول إعفاء هذه التعاونيات من هذه الضرائب، وبعض الصحف تؤكد الخبر أنه لازال ساري المفعول وأن القانون المالي سيأتينا بهذا القرار الذي نعتبره قرارا تعسفيا، فالمرجو من المجلس الموقر أن يصمد من أجل الدفاع على هذه الشريحة من المواطنين لأننا نحن نعتبر التعاونيات هي السبيل الوحيد من أجل خلق التكتلات لذوي الدخل المحدود وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم، طلبتم من المجلس أن يكون إلى جانبكم، وأنتم عضو في هذا المجلس طرحتم هذا السؤال، يعني من باب الإخبار أنه، الاتجاه الصحيح الذي قلتم أن المشروع هو اللي غادي يحسم في هذه القضية، لكن على حسب علمي ما كاينش الآن الاتجاه إلى رفع الضريبة على التعاونيات. ولهذا الموضوع نتاعكم راه مهم وأثار الانتباه وهذا فقط من أجل تبادل الرأي لأنكم طلبتم من المجلس الإحاطة، وكلنا بجانبكم وأنا كعضو في المجلس أخبركم بما علمت في هذا الموضوع. شكرا للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس، نحن من أجل إخبار المجلس وقفنا ضد هذا المشروع لأنه إذا جاء القانون المالي، سيستعمل الفصل 51، اللي ما غادي يكون الحق لا عند الأغلبية ولا عند المعارضة للتصويت عليه. لذا طلبنا من المجلس باش يوقف قبل ما يجينا في القانون المالي وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات الإخوة والأخوات المحترمين،

أود أن أؤكد للمجلس الموقر بأن الحكومة لا تزال في مرحلة دراسة مشروع القانون المالي لسنة 2005 وأن كل ما يقال خارج هذا الإطار سواء في الصحافة أو غير ذلك من المحافل إنما هو تأويلات لن تتبين حقيقتها إلا بعد مصادقة مجلس الحكومة أولا على مشروع القانون المالي ثم بعد ذلك مصادقة المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك على مشروع القانون المالي لسنة 2005. ولذلك أعتقد أن هذه الملاحظة هي جاءت قبل أوانها فحينما سيعرض مشروع القانون المالي على البرلمان حينذاك ستتبين مقتضياته وأحكامه وسيكون من حق كل أعضاء البرلمان أن يتخذ الموقف الذي يراه ملائما. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. حضرات السادة نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة.

عدد الأسئلة المبرمجة لهذا اليوم 20 سؤالا شفهيا، جدول الأعمال في جزئه الأول يتضمن أربعة أسئلة آنية موزعة على 3 قطاعات: قطاع الصحة سؤال واحد، قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد سؤال واحد، وقطاع التعمير والإسكان سؤالان، أما الجزء الثاني فيتضمن كالمعتاد بقية أسئلة السادة المستشارين التي سيتم علاجها بعد ذلك. السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير الصحة حول أسباب انتشار مرض رمد العيون بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة فوزي بن علال، بن لحسن خير، مصطفى ميارة. الكلمة لكم السيد المستشار السيد فوزي بن علال.

المستشار السيد فوزي بن علال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يخفى علينا السيد الوزير أن عددا كبيرا من المغاربة قد أصيبوا في فصل الصيف بمرض الرمد الحبيبي الذي نسميه بالعامية السواح، والذي هو عبارة عن التهابات في الملتحمة والتي تبطن الجفون ثم تنعكس على سطح العين. وكما هو معروف طبيبا أنه ثلاثة أنواع وكلها تؤدي إلى ظهور تقرحات تتسبب في حدوث عتمات في الرؤية قد تؤدي أحيانا إلى فقدان البصر.

لذا السيد الوزير نتساءل عن مدى خطورة انتشار هذا الفيروس بالمغرب؟ كما نسائلكم عن أسباب غياب برامج لتوعية المواطنين وتحسيسهم بخطورة هذا المرض وما يمكن أن ينجم عنه؟ وكذا الحث على

العلاج الأولي أو الوقاية حتى نحد من هذه الظاهرة المرضية التي لم تعد تعرف إلا في المجتمعات المتخلفة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

حضرات المستشارين والمستشارات،

أود في البداية أن أوضح أن الأمر لا يتعلق بالرمد الحبيبي وهو ما يسمى بالتراكوما، هذا المرض لا يوجد إلا في خمس أقاليم صحراوية شرقية، وهو في طور الانقراض نهائيا. الأمر يتعلق بما يسمى بالسواح وأظن أن هذا الاسم يعني أنه يتحرك بسرعة، ينتشر بسرعة، قوي العدوى وهو مرض فيروسي، وينتقل كما وقع في الصيف الماضي من المسابح، إما الشخصية أو العمومية التي لم تطهر بمادة الكلور. وطبعا ينتقل بسرعة، بالسلام، بالقبلات، بالمنشفات.. وينتقل بسرعة ولكنه ليس بالخطير إذا لم تتعفن العين. والوقاية هي فقط تطهير المسابح بالكلور. وإذا مس شخص فنظافة الوجه واليدين هي الوقاية وأظن أنه لا يمس الدول المتخلفة بل يمس الأشخاص المتخلفين الذين لديهم مسابح ولا يتحملون مسؤولية تنظيفها بالكلور.

طبعا وقعت هذه القضية في الصيف، كانت مراقبة، مراقبة شديدة وقد واكبتها الصحافة مشكورة وقد شاركت في نشر الوعي بأهمية نظافة اليدين والوجه فيما يتعلق بمجابهة هذا المرض الفيروسي والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد فوزي بن علال:

السيد الوزير، طبعا تعرفون أننا لسنا أطباء باش يمكن لنا نفرق بين التراكوما والسواح، ولكن كل ما هو موجود في الميدان أننا.. أي واحد كيقيسو السواح كيمشي للصيدلية كياخذ تقطيرة أو شيء من هذا القبيل.

هنا نلاحظ بأنه هنا أولا كان غياب الوزارة تماما لأن المستوصفات والمستشفيات ما كانش يعني عندها أدوية تماما لأن أي واحد كيمشي للمستوصف وهذا الشيء عايناه في الميدان، كل واحد تيمشي للمستوصف إلا وكيعطيوه وصفة طبية كيمشي يشري بها الدواء، وخصوصا بالنسبة للعالم القروي، لأنه كتعرفوا السيد الوزير أن العالم القروي كيعاني من بعض المشاكل ديال النظافة والأوبئة اللي كاينة وفي الأودية وفي كذا.

ولهذا هنا نلاحظ بأنه ما كاننتش واحد الحملة تحسيسية لتحسيس المواطنين بأن هناك هذا النوع من الفيروس اللي كيدور في البلاد، ما كانش تماما لا من ناحية التليفزيون ولا من ناحية حيث بلاغات من وزارة الصحة أو شيء من هذا القبيل ولكن خصوصا حنا اللي كنتساءلو السيد الوزير هو كيفاش أن هذه الأدوية حتى هذه التقطيرة اللي ما كانش عندها يعني ما كتسواش شي حاجة كثيرة وغير موجودة في المستوصفات تماما، وهذا الشيء حنا عايناه وشفناه أي واحد كيبغي يشري تقطيرة وما كاينش المستوصف خصو يمشي للصيدلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أود أن أقدم الشكر للسيد المستشار لأقول مرة أخرى بأنه ليس هناك أي دواء ولا تقطيرة مضادة لهذا الفيروس، نظافة الوجه واليدين بالماء والصابون كافية، اللهم إذا تقرحت العين إذا كان هناك تعفن العين فلا يمكن كذلك أن تعطى أي تقطيرة إلا باستشارة طبيب مختص في مرض الأعين، لأنه هناك قطرات يمكن أن تقرح العين اللي فيها مواد خاصة "les corticoïdes" وبالتالي فنحن تابعنا هذه العمليّة والنصائح التي تعطى هي نظافة اليدين والوجه وغسلهما بالصابون والماء فقط، وليس هناك أي دواء إلا إذا مر تحت استشارة طبيب مختص في الأعين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الآني الثاني موجه للسيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول الاستعدادات المتخذة لاستقبال شهر رمضان للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بن علال، محمد بن الحسن خيير، مصطفى ميارة. الكلمة للسيد المستشار السي فوزي بن علال.

المستشار السيد فوزي بن علال:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

يعتبر شهر رمضان الأبرك شهر الغفران، كما يعتبر شهر الاستهلاك بامتياز وهذا يتطلب من الحكومة تهيئ الظروف الملائمة لتوفير جميع المواد الاستهلاكية الضرورية بالأسواق، واتخاذ التدابير الاحترازية مع الصرامة في تطبيق القوانين المعمول بها من أجل محاربة ظاهرة المضاربة في المواد والاحتكار.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن الاستعدادات المتخذة من أجل توفير المواد الاستهلاكية الضرورية لاستقبال هذا الشهر الأبرك؟ وما هي التدابير المتخذة من أجل محاربة ظاهرة الاحتكار والمضاربة في المواد الغذائية وكذا مراقبة الأسعار التي تصبح بهذه المناسبة مرتفعة جدا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الآني.

فيما يخص المعطيات المتوفرة لشهر رمضان بشكل عام، العرض المرتقب خلال هذا الشهر يكفي لسد حاجيات الطلب. ففيما يخص مادة السكر هناك فائض 200 ألف طن، بحكم أن العرض للأنواع الثلاثة يشكل 280 ألف طن في حين الطلب هو ديال 82 ألف طن.

فيما يخص الطماطم هناك إنتاج 110 ألف طن مقابل 97 ألف طن السنة الماضية، زيادة على أن إنتاج الطماطم المعلبة يقدر ب 12 ألف طن ويساهم في تلبية متطلبات السوق.

فيما يخص مادة الحليب، العرض يقدر ب 49 مليون لتر، والطلب 48 مليون لتر، وبحكم الزيادة في الطلب بالنسبة لهذه المادة خلال شهر رمضان، وبحكم تقارب العرض والطلب تم اقتراح تخفيض الرسوم الجمركية على الحليب لمدة شهر أكتوبر من 9 إلى 7٪ للسماح باستيراد هذه المادة.

أما فيما يخص مادة القطاني فإن المخزون المتوفر يشكل ما بين 14 و 19 شهر من ناحية المخزون المتوفر. فيما يخص مادة التمور، بالفعل كانت هناك زيادة 28٪ في المنتوج هذه السنة وسيخصص الاستيراد للتمور ذات الجودة العالية.

فيما يخص المواد الأخرى كالزبدة والزيتون والزيوت الغذائية واللحوم البيضاء والحمراء والبيض والتوابل فسيكون الوضع هو التموين عاديا ولم يسجل أي خصاص.

فيما يخص الشق الثاني من السؤال فهناك بالطبع أجهزة دائمة تسهر على تفعيل مقتضيات قانون حرية الأسعار. كما أن هناك عدة لقاءات تعقد على المستوى المحلي والجهوي بهدف تحسيس مختلف المتدخلين وخاصة التجار حتى لا يكون هناك ممارسات لا مشروعة ويتم المحافظة على توازن السوق دون افتعال الاحتكار أو الارتفاع الغير المبرر للأسعار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هناك تعقيب، تفضل.

المستشار السيد فوزي بن علال:

أولا أشكر السيد الوزير على هذه المعلومات القيمة اللي أعطاها لنا بخصوص شهر رمضان، نحن لا نشك طبعا في أن شهر رمضان سوف يمر بسلام وبأن جميع المواد الاستهلاكية ستكون متوفرة لكن كل ما يقلقنا هو أولا هناك حرية الأسعار. ولهذا من سيدفع الفاتورة؟ فهو المواطن والمستهلك طبعا، أطرح على السيد الوزير السؤال وهو هل هناك آلية يعني بشراكة مع وزارة الداخلية لضبط فعلا هذه الأسعار والتعامل معها وخصوصا في شهر رمضان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا. بالطبع هناك آلية على مستوى كل جهة والتي تسهر على مراقبة الأسعار والتدخل في حالة استغلال وضعية الطلب الخاصة بشهر رمضان. إذن هناك تحمل المسؤولية على مستوى الحكومة وبالطبع بتنسيق مع وزارة الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الآن ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول المشاكل المتفاقمة لمعمل النسيج بفاس، للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد التحيفة، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي. الكلمة للمستشار السيد الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

هذا السؤال الآني ديالنا جاء انطلاقا من الأزمة الاجتماعية اللي عايشها معمل النسيج. واللي هاد المعمل للتذكير للإخوان والسادة المستشارين أنه معمل. فتحت أبوابه في 1972 وكانت تشتغل فيه آنذاك 1800 ما بين الموظفين، أطر إدارية، والعمال، والآن تيشتغلوا فيه تقريبا 900 ديال الناس. هذا المعمل اللي حقيقة كان خلال هذه الفترة من 72 حتى هنا. كان مدرسة ديال النسيج، مدرسة اللي تخرجوا منها التقنيين وتخرجوا منها حتى بعض المستثمرين في النسيج. كاين الناس اللي خلقوا وحدات ديالهم هم خريجي هذا المعمل. وهذا المعمل في الحقيقة كيعيش واحد الأزمة اجتماعية خانقة. هذا المعمل وصل إلى وضعية جد مزرية على كافة المستويات المالية والإدارية والتقنية، مما انعكس سلبا على أوضاع العمال وعلى حقوقهم ومكتسباتهم. فقد تم التراجع على المساعدات التي كانت تقدم لهم في المناسبات وتصر الإدارة على عدم الاستجابة لمطلب الزيادة المشروعة في الأجور، وكل ذلك يتم في تغييب تام لمناديب العمال وممثلي النقابات، الشيء الذي خلق توترا منذ شهور.

ولذلك فإننا نسائلكم السيد الوزير وأنتم في هذا الميدان ديال النسيج، ما هي الخطوات التي اتخذتموها في إطار مراجعة التسيير المالي والإداري لهذه الشركة والتي كانت موضوع التوصيات من قبل مجلسها الإداري وكذا الدراسات التي أعدت في الموضوع؟ وبالنظر لكون العمال هم الأساس في الإنتاج وفي ضمان الاستمرار أليس من الحكمة التدخل لدى إدارة الشركة لإنصافهم وحماية مكتسباتهم وتحفيزهم بالشكل الذي يجعلهم يضاعفون جهودهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارين لوضعهم هذا السؤال الذي يهم في الواقع مصير شركة لعبت دور فعال كما قلتم في تطوير قطاع حيوي ببلادنا وكذا مصير 900 شخص أو عائلة. لن أتعامل في جوابي هذا من منطق الديماغوجية وسأكون جد صريح معكم. لو كانت شركة كوطيف شركة خاصة لأقفلت أبوابها منذ سنوات، لأنها شركة توجد تقنيا في وضعية إفلاس. وهذا واقع لا يختلف عن واقع مجموع من شركات الإنتاج أو التوزيع التابعة للدولة والتي أدت تاريخيا وظائف جد مهمة في مرحلة بداية التصنيع لكنها بقيت في منطق وظيفتها الأولية دون أن تربط تطورها بواقع السوق وواقع التنافسية مادامت الدولة تؤدي وتتحمل عبء خسارات سنويا عوض تحديث وتطوير آليات إنتاجها وتطوير المنتوج لمسايرة الطلب، وتطوير الكفاءات والقدرات لرفع الإنتاجية والتحكم في الجودة وتطوير أساليب التدبير والتسويق وفتح أسواق جديدة لإبراز تنافسيتها.

وفي غياب هذا المنطق أصبحنا اليوم نعالج إشكالية أكثر تعقيدا، تحد بكثير من جاذبيتها في غياب إعادة هيكلتها قصد جلب اهتمام المستثمرين الخواص بها، لكن وبالرغم من هذا الواقع، دأبت الوزارة على البحث عن حلول واقعية لهذه الإشكالية وتأمل في أن تتمخض الدراسة التشخيصية التي يسهر عليها مكتب الدراسات كيرزي أنترناسيونال عن اقتراح حلول عملية في اتجاه إنقاذ هذه الشركة، كما نعمل من جانبنا شخصيا بحكم العلاقات التي نتوفر عليها داخل هذا القطاع وطنيا ودوليا على إيجاد مستثمرين قادرين على إحياء هذه الشركة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مناصب الشغل.

لقد حددنا أواخر دجنبر كأجل أقصى لتقديم اقتراحات في هذا الاتجاه أو ذاك ونتمنى تبركا بشهر رمضان الأبرك أن يكون الحل في الاتجاه الذي نرغب فيه جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الوزير. غير اللي تنبغي نؤكد على السيد الوزير هو تنشكرو على هذه النقطة وعلى هاد تحديد الآجال، اللي هو التزام ديال الوزير والتزام ديال الحكومة أمام الرأي العام وأمام هذه الشريحة الاجتماعية اللي عندها في الحقيقة أزمات واللي تنبغي نؤكد عليه هو أنه الإخوان والسادة العمال اللي عايشين في هذه الأزمة تيبغيو أنه المسائل اللي التزمت بها الحكومة تطبق عليهم كذلك أعني بذلك التقاعد ديال 25 عام، وثانيا تأدية الواجب فيما يخص 4 ساعات اللي زايدة. هذه مسائل أساسية خصوصا أنه تقريبا 50٪ فايتة السن ديال 50 عام ومستعدة تتحاور فيما يخص الذهاب ديالها.

نقطة أخرى السيد الوزير أنه تنعرفو أنه لما جاء السيد الوزير الأول، السي جطو، أعطي واحد الدعم لقطاع النسيج وأنتم ولد الميدان ديال النسيج واش هذا المعمل استفاد بحال اللي استفادت معامل أخرى بحال مكناس إلخ أولا.

ثانيا، المؤسف اللي تنشوفو أنه فاس من ناحية تدعيم الصناعة ديالها، فاس غايبة على الإرادة ديال الحكومة باش تعاون الوحدات الاقتصادية ديال تماك، ما ننساوش أنه تراجعت من ناحية الترتيب ديالها وكاين مسؤولية ديال الحكومة في هذه القضية، وما تنشوفوش مبادرات لتدعيم الوحدات الصناعية ديال فاس. هذا ما يمكن لي نقول لكم السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للتعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

باش نكون واضح. السيناريو اللي كنشتغل عليه هو سيناريو الاستمرار، ماشي سيناريو الإقفال، لو كان سيناريو الإقفال لكنت قدمته هذه شهرين لأنه سهل. إذن العمل هو في سيناريو الاستمرار. وفي إطارها سيناريو الاستمرار لأنه يعني تغيير جوهري للشركة من الناحية التكنولوجية ومن ناحية كذلك المنتوج لأنه المنتوج الحالي منتوج لا يصلح للسوق، إذن هذا التحول هذا إذا وصلنا فعلا لحلول كل المساعدات المرتقبة والمخصصة لقطاع النسيج غادي بالطبع تطبق على هذا المعمل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل الآن إلى السؤال الآني الأخير وهو موجه للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول التدابير المتخذة من أجل إنقاذ البنايات الآيلة للسقوط بالمدن الأثرية بشكل عام ومدينة فاس بشكل خاص، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحق التازي، عزيز الفيلالي، محمد تيتنى العلوي ومحمد الموساوي. الكلمة للسيد المستشار السيد عزيز الفيلالي.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

شكرا للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لازلنا نتذكر مآسي انهيارات الدور والمباني التي تمت بالأمس القريب بالمدينة العتيقة لفاس وما خلفته من جروح بليغة في نفوس المغاربة أجمعين، حيث أصبح انهيار منزل أو بناية من الأخبار التي اعتادت عليها ساكنة مدينة فاس وبشكل شبه يومي، وذلك راجع بالأساس لتلاشي بناياتها الضاربة في القدم وعدم مواجهة هذه الآفة بالتدابير الملائمة في الكم والكيف. ولعل الدور الريادي لمدينة فاس وما تكتنزه من إرث حضاري وإنساني قل نظيره في بقاع المعمور، حدا بمنظمة اليونسكو بتصنيفها تراثا عالميا يلزم صيانته والمحافظة عليه.

ومع مرور الحقب والسنين أصبحت أمجاد فاس العمرانية والتي ظلت عبر سنين خلت شامخة معبرة عن ما أبدعته ذاكرة الفنان المغربي الأصيل في شتى مجالات التعمير والبناء، أصبحت مهددة بالانهيار، وبالتالي اندثار جزء هام من تاريخ أمة بأكملها لما ساهمت به فاس في بناء الحضارة العربية والإسلامية بصفة خاصة والإنسانية بصفة عامة.

ومما زاد الطين بلة وأصبح معه من باب المستحيل تجاهله هو ما سارت تشكله الدور الآيلة للسقوط من خطر كبير على الساكنة، إذ أننا عايشنا ونعيش في كثير من اللحظات مآسي وأحزان تتحسر عليها القلوب بفعل

انهيار منزل أو حائط على المارة، مما جعل ساكنة المدينة العتيقة مهددة في كل لحظة وحين.

السيد الوزير المحترم،

إن ما تشكله الدور الآيلة للسقوط من خطر على الساكنة يحتم علينا جميعا اتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان. فأمام 1200 منزل يتطلب التدخل باستعجال كبير لتدعيمها ولترميمها، لم يتم التدخل إلا في حدود 107 منزل وذلك في إطار مشروع إنقاذ مدينة فاس الممول بقرض من البنك الدولي، حيث تم صرف الاعتمادات المخصصة للتدخلات الاستعجالية والمتعلقة بالدور الآيلة للسقوط.

وبرغم المجهودات التي بذلتها الجماعة الحضرية لفاس، خاصة خلال هذه السنة بتخصيصها لمبلغ 10 مليون درهم لمشروع الإنقاذ إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق ما تصبو إليه بفعل جسامة الخطر الذي يهدد المدينة. وبهذه المناسبة أريد أن أحيي رئيس المجلس الجماعي لفاس، وكذلك المكتب المسير على العناية التي يولونها لمقاطعة فاس المدينة بالخصوص وجميع المقاطعات على العموم.

السيد الوزير، إن الرسالة التي وجهها الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه إلى حكومته بشأن مشروع إنقاذ مدينة فاس من أولى أولوياتها والمشاريع التي تم تدشينها مؤخرا من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بالمدينة العتيقة والمرتبطة أساسا بمشاريع إنقاذ مدينة فاس له أكثر من دلالة.

وعليه وأمام هذا الوضع الخطير الذي تعيشه المباني الآيلة للسقوط على أرواح الساكنة نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- ✓ ما هو نصيب مدينة فاس من البرنامج الوطني لتأهيل المدن والذي وضعته وزارتكم؟
- ✓ وهل أعددتم برنامجا استعجاليا وكافيا للمساهمة في مواجهة مخاطر الدور الآيلة للسقوط، خاصة ونحن مقبلين على موسم الأمطار وما تحمله من عوامل ومسببات تساهم في الرفع من وثيرة الانهيارات؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا الموضوع يتناول إحدى كبريات المشاكل الكبرى المتعلقة بالسكن غير اللائق إذا لم نقل بأن الموضوع يتعلق بأخطر أنواع السكن غير اللائق باعتبار أنه يهدد أرواح وسلامة المواطنين، بالإضافة إلى ممتلكاتهم.

على حسب الدراسة التي قمنا بها في الوزارة الآن، الموضوع على المستوى الوطني يهم حوالي 90 ألف أسرة مغربية تقطن بالسكن المهدد بالانهيار. من ضمن هاد 90 ألف حوالي نصف مليون من المغاربة عايشين في هذا الموضع المأساوي من ضمنهم 20٪ يحتم تدخلا استعجاليا وفوريا. هذا الوضع مرده إلى جوج أشياء. كاين جوج أنواع ديال السكن المهدد بالانهيار كاين السكن المهدد بالانهيار في الأنسجة العتيقة بفعل الارتفاع ديال الكثافة وانعدام الصيانة وتقادم البنيات إلخ.. وكاين كذلك نوع آخر اللي ما نغفلوهشاي وهو السكن المغشوش المبني خارج الضوابط وخارج القوانين المتعارف والمعمول بها.

الوزارة خصصت لهذه الإشكالية من هذه السنة إلى حدود نهاية سنة 2009 تماما870 مليون درهم، 87 مليار سنتيم لهاد الموضوع. طبعا بناء على دراسات سوف نحتكم فيها إلى التعاون الحقيقي بين الجماعات المحلية، بين السكان وبين الدولة.

فيما يتعلق بفاس وهنا بحال اللي قلتم نستحضر جميعا الزيارة الملكية الميمونة لمدينة فاس وبالخصوص يوم الجمعة 17 شتنبر والذي تفضل فيها صاحب الجلالة بالإطلاع على برنامج أولي يهم مجموع ساكنة المنازل المهددة بالانهيار وعددهم حوالي، أنت مشيتي بالمنطق ديال البنايات، أنا كنمشي بالمنطق ديال الأسر، 4800 أسرة هو العدد ديال الأسر المعنية بالبرنامج الجديد، بالإضافة إلى هاذ 4800 هناك برنامجين موازيين قدمت لجلالة الملك نصره الله في هذا اليوم اللي هي رد الاعتبار لوسط المدينة الممتد على 13 هكتار بالإضافة لرد الاعتبار للمدرسة الرشيدية العتيقة المسماة بمدينة فاس برأس الشراطين، هاذ الثلاثة مشاريع سوف

نمولها من الوزارة ب 10% و 3 ملايين ديال الدراهم. انطلقت الدراسة وغادي تنطلق الأشغال سنة 2005 على أساس أنه تنتهي الأشغال في 2007. ولكن المشكل ماشي هو هذا، هذا واحد الصيرورة والذي هو ليس مهدد بالانهيار اليوم سوف يصبح مهددا غدا، والذي ليس مهدد بالانهيار غدا سوف يصبح فيما بعد..

هذا واحد المسلسل غير منتهي وجب هنا وعبركم وعبر مؤسستكم المحترمة أوجه نداء للجميع ضرورة الصيانة ديال المباني، ضرورة الاهتمام بالمباني، ضرورة الاحتفاظ بكثافة معقولة في المباني لا العتيقة ولا خاصة، وهذا هو اللي مؤسف هادوك ما زال عندهم قرون وسنوات وراءهم ولكن بالخصوص ما يبنى بالغش وما يبنى خارج ضوابط البناء والذي يهدد اليوم الأرواح والممتلكات وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار السي العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير حقيقة أنا استمعت لجوابكم بإمعان، نحن نتكلم على مدينة، مدينة عتيقة عمرها 13 قرن، مدينة حية، فيها 220 ألف ساكنة، مدينة اللي فيها من ضمن الممتلكات ديالها كاين الخواص الذين يملكون سكنهم، وكاين الأوقاف اللي عندها واحد العدد لا يستهان منه من الحبوس، وكاين الثقافة، لأن هذه عاصمة علمية، عاصمة ثقافية ديال المغرب، عاصمة روحية ديال المغرب، وبالطبع كاين واحد العدد ديال المآثر التاريخية والثقافية. الآن السؤال اللي مطروح وزارة الإسكان ما تحلش المشكل وحدها، الجماعة الحضرية ما تحلش المشكل وحدها، الدولة كلها كذلك، لكن إذا كان تضامن في إطار التضامن الحكومي. يجب على الأوقاف أن تتحمل مسؤوليتها فيما يخص المنازل التي هي تحت ملكيتها في إطار الحبوس وحتى هي تقوم بالعملية ديال إصلاح وترميم هذه الدور. يجب على وزارة الثقافة اللي هي كتعرف أن القرويين وأن واحد العدد ديال الخزانات تماك وواحد العدد ديال المآثر التاريخية والأسوار تتحمل مسؤوليتها لأنه حتى أسوار المدينة انهارت كلها انهارت.

إذن هاذي كلها أمور تدخل في إطار التضامن الحكومي، ولما كنتكلمو ما كنتكلموش على آثار مهمول، نحن نتكلم عن مدينة حية، مازالت بمصانعها، مازالت الأحياء الصناعية ديالها. مازال التجارة ديالها، مازال السكن ديالها. والإشكال، هو أننا لا نتكلم عن سكن مغشوش، نحن نتكلم عن مدينة منين كتبدا، فيها 13 كيلومتر كلها دار على دار لاصقة بمجرد ما كتطيح دار واحدة كيولي داك 13 كيلومتر كلها منهارة، كلها مشات والإشكال الخطير هو أنه عندما يهدم منزل هناك أصبح الحي كله أصبح مهدد بالانهيار، يعني ما بقاتش مشكلة.. لأنه جوج لحاجات، واش باغيين الثقافة ديالنا والحضارة ديالنا أو باغيين نسمجو فيها.

هذه عاصمة علمية واللي فيها أول جامعة في العالم هي القرويين، إذن هذا تراث خصنا نحتفظ عليه، التراث حنا الآن كنخرجو لإسبانيا في قرطبة كنلقاوه كيدخل الملايير على الدولة لأنها صاينا ودايرة لو الوسائل ديالو، مدينة هاملينها مطلقا. ولهذا تيخص في إطار التضامن الحكومي، كل من يملك طرف هناك تيخصو ينوض يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار. وزارة الإسكان وحدها ما عندها ما تدير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

لا أختلف مع السيد المستشار، غاية ما هناك هو أنني أود أن أشهد بالموضوعية أن هناك مؤسسة بمدينة فاس اختصاصها الوحيد وهو رد الاعتبار لمدينة فاس وتشتغل، وفيها واحد العدد ديال المهندسين وديال الأطر وتجسد التضامن الحكومي من خلال نشاطها وتشتغل معها كل القطاعات من وزارة الأوقاف ووزارة الثقافة، وممكن أن نتحدث عن الإنجازات والإنتاجية بالنسبة للوقت ولكن الغياب ديال هذه الوزارات أنا بكل موضوعية وصدق أقول لا، كاين مجهود وهذاك المجهود يمكن فيه.. خصو واحد النوع من تسريع الوثيرة ولكن كاين مجهود، كاين مؤسسة، كاين منظور كاين مجموعة ديال المؤسسات الدولية تقرض مدينة فاس واحد مجموعة ديال الاهتمام دولي لمدينة فاس. يجب، أنا في نظري، أن نكون موضوعيين بالنسبة لهذا الموضوع.

أنا ما مختلفش كذلك مع السيد المستشار فيما يتعلق بالقرب ديال فصل الشتاء وهذه مناسبة إذا كان ولابد أن نوجه نداء، يجب أن نوجهه لساكنة مدينة الدور العتيق

بفاس باش يهتموا بالأسطح ديالهم ويدوزوا عليها الجير في انتظار المجيء إن شاء الله وأنا كنلتزم أمامك أنه ما قدمناه لصاحب الجلالة لا نقدم إلا المشاريع التي نتحكم فيها 100٪، وأن الأشغال ديال رد الاعتبار وتقوية البنيات المهددة بالانهيار سوف ينطلق قريب، ولكن هذه أشياء إلهية وأشياء مرتبطة بالشتاء، وخصنا نكونو حذرين كلنا كل واحد من باب اختصاصه ونتمناو الخير ولا قدر الله ما نطيحوشاي في الأشياء اللي عرفتها مدينة فاس من قبل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. ننتقل الآن إلى الجزء الثاني المتضمن لبقية الأسئلة المبرمجة في جدول أعمال هذه الجلسة ونعود مرة أخرى إلى قطاع الصحة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الصحة حول أزمة مزاولة مهنة الصيدلة للمستشارين المحترمين السادة سفيان قرطاوي، محمد جوهري، إدريس مرون، الصوالحي بوزكري، محمد عدال، لحسن عباد، أولعيد الرداد، خالد برقية. الكلمة للمستشار المحترم السيد سفيان.

المستشار السيد سفيان قرطاوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أصبحت ظاهرة عطالة الصيادلة المتخرجين الجدد تستفحل سنة بعد سنة وتنذر بتطورات سلبية إن لم تتخذ الوزارة الوصية الإجراءات الضرورية للحد منها، خاصة وأنها ترتبط وبشكل مباشر بصحة المواطنين.

ومن الأسباب المباشرة التي تساهم في استفحال هذه الظاهرة الشروط التعجيزية التي تفرضها السلطات المختصة على هؤلاء الصيادلة من أجل فتح صيدلياتهم ونذكر منها على الخصوص المسافة الفاصلة بين الصيدليات التي أصبحت تفرض المراجعة بشكل عاجل بسبب تزايد السكان خاصة بالمدن الكبرى، وأيضا قيمة العقارات التي أصبحت عقبة أمام هؤلاء الصيادلة، حيث تباع المحلات الصالحة لفتح الصيدليات بأثمنة جد باهظة يعجز أمامها هؤلاء الصيادلة.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

✓ كيف ستعالج وزارتكم هذه الإشكالية التي تستفحل سنة بعد سنة؟

✓ متى ستتم مراجعة الشروط الخاصة بفتح الصيدليات بالشكل الذي يفتح المجال أمام الصيادلة المتخرجين الجدد ويمكنهم من فتح صيدلياتهم في ظروف مهنية تحفظ حقهم وتمكنهم من المساهمة في الاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أريد أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المهم جدا لأنه يتعلق بشريحة من الأهمية بمكان فيما يتعلق بالصحة في بلادنا، فيما يتعلق بجميع مناحي الصحة وبالأخص فيما يتعلق بتقريب الأدوية من السكان في الأماكن النائية، أريد فقط أن أقول أننا انتقلنا من الثمانينات من 500 صيدلي إلى أكثر من 7000 اليوم. وهذا الزخم الديموغرافي هو الذي يطرح مشاكل، إذ أن قانون العرض والطلب هو الذي يتحكم في السوق. أريد كذلك أن أقول أن القانون ديال 60 قد ولى وأننا الآن على قاب قوسين أو أدنى من تقديم إن شاء الله قانون الأدوية أو دستور الأدوية الذي سيغير هذا الميدان تقريبا ويحينه مع الظروف الوطنية والدولية فيما يتعلق بمزاولة هذه المهنة وفيما يتعلق بتناول الأدوية ومراقبتها وخزنها ونقلها.

أريد أن أقول كذلك بأن الصيدلي لا يشتغل فقط في الصيدلية في السوق بل يشتغل في المختبرات البيولوجية، في صناعة الأدوية، في الصيدليات الداخلية للمستشفيات وللمصحات وقد تم توظيف في السنة الماضية 50 صيدليا لهذا الغرض وأن لهم دور أساسي وأن الواقع الذي يعيشه بعض الصيادلة وهذا شيء نعرفه، هناك مجموعة من الشبان يعيشون مشاكل من جراء السوق أنه سيتحسن عندما يتحسن الدخل القومي للمغاربة وعندما تتم أجراة التغطية الصحية التي سفتح أمالا عريضة ومهمة وموضوعية أمامهم، ولكن يبقى أن أقول أن التوجه بكثافة إلى هذه المهنة سيطرح مشاكل في المستقبل. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هناك تعقيب السيد المستشار؟ لكم الكلمة.

المستشار السيد سفيان قرطاوي:

أشكر السيد الوزير على هذا الجواب الذي أتانا به. اللي بغيت نبين السيد الوزير هو أنه اليوم كاين في المدن الكبرى واحد الأزمة كبيرة ديال الناس المتخرجين اللي حصلوا على دبلومات ديال الصيادلة، منها المضاربات العقارية اللي كاينة في هذه المدن الكبرى وبأن هذا القانون اللي ما نقدرش نقول بأنه قانون هو هاذ شروط التنظيم اللي عاملاهم النقابات ديال المسافة ديال 300 متر في المدن الكبرى، وتعمل في واحد الزمن اللي كان العدد ديال السكان قليل. اليوم العدد ديال السكان كثر في واحد المنطقة و300 متر بقيت هي 300 متر وتنوجدو في بعض الفيلاجات مدن صغيرة دايرين 150 متر بعض النقابات وأن هذه النقابات المسؤولية عندهم باش يفرضوا علينا 200 متر أو 300 متر وأن الحكومة معنية في هذا الأمر. والوزارة الوصية هي وزارة الصحة باش تتدخل وأن هاد النقابات اللي عملوا هذه المسافات عملوها في واحد الزمن اللي لم يستشيروا الطلبة، ديك الوقت اللي كانوا في الجمعيات كانوا أصحاب الصيادلة اللي كل واحد عنده مصلحة معينة وكيدافع على الحق ديالو. أما هؤلاء أصحاب الديبلومات والمتخرجين اليوم اللي غادي يجيب الديبلوم ديالو كيدوز 5و7 سنوات في الغربة وجايب شهادة ديالو فرحان بها هو وعائلته باش يحل صيدلية يلقى معجزة قدامو، النقابات كتحاسب معه، الجماعة كتحاسب معه، العمالة كتفرض عليه تطلق السينتة إلى خاصو متر أو جوج ميترو تينوض le concurrent يالو تيرفض باش يعطيه خصو يحضر le concurrent ديالو بأن هذا السيد راه صير 50 مليون أو 60 مليون باش جاب الشهادة ديالو. تيجي، تنعطيو فرصة للمضاربات العقارية إلى بغى يشري تيخصو يشري le fond de commerce ديال الصيدلية اللي وصل حتى ل300 مليون و 200 مليون و100 مليون.. إلى هاذ السيد عندو هاذ الفلوس تنظن ما يمشي كاع يقرى غادي يحل محال تجاري ديالو في أي مكان وغادي ينجح في العمال ديالو، بحيث هذه مهنة تجارية. خصنا نحلو شوية المنافسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

أريد فقط أن أقول أن هذه المهنة أنبل من التجارة، طبعا لها طابع تجاري ولكنها أنبل من التجارة. أريد كذلك أن أقول أن ظهير 19 أبريل 1960 يتكلم على 200 متر، 100، و300 ولكن هذا الرقم، ما يسمى بالشيناج، سيصحح ويضبط بصفة دقيقة في المشروع الذي سيأتيكم في المستقبل إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الصحة حول زيارة الطبيب للسجن، للمستشارين المحترمين السادة بوشعيب الهلالي، محمد المنصوري، حسن أبو العز، عمار عبد الفتاح. الكلمة للمستشار السيد الهلالي..الصوت..الصوت..تفضل.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

(كلام غير مسموع)

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس، أريد أن أقدم الشكر الجزيل للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، ولكن أريد كذلك أن أبدي بملاحظتين، الملاحظة الأولى وهي أن تدبير شؤون السجون يعود إلى وزارة العدل بما فيها طبعا العناية الصحية بالسجناء، ولدى هذه الوزارة أطر طبية تعنى بهذا المجال هذه الملاحظة الأولى. الملاحظة الثانية هو أنه من الأكيد كمشاهد أن أقول أن هذه المؤسسات عرفت قفزة نوعية هائلة في السنوات الأخيرة بفضل سياسة أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله وهو ما يؤكده إحداث مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، ولوزارة الصحة دور ثانوي وتعمل في إطار إما اتفاقية شراكة بين كل من مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء ووزارة الصحة ووزارة العدل والجمعية المغربية الطبية للتضامن، هذا دور نقوم به في ظروف حسنة.

كذلك نقوم بدور التكفل والتتبع 100٪ بأمراض كالسل، الأمراض التناسلية والسيدا. وثالثا لنا دور مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن في إطار عملها الإنساني، وقد تم ذلك فعلا مرارا بالقيام بعمليات مكلفة

بتعليمات مولوية سامية وكلما طلب منا تدخل في هذا الميدان وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار؟ شكرا ليس هناك تعقيب، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول توفير الأدوية داخل أقسام المستعجلات بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، إسماعيل قيوح، الحو المربوح، علي سالم الشكاف، العربي المحرشي، إبراهيم السالمي، محمد رضا بوطيب، العربي سديد، محمد أيت امبارك. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باعتبار قطاع الصحة أحد أهم محاور سياسة القرب وأحد أبرز المؤشرات على مستوى عيش السكان ومدى تقدم الشعوب وازدهارها فإن هذا القطاع ببلادنا يحتاج إلى المزيد من التطوير والتحديث حتى نتمكن من تحقيق شعار الصحة للجميع وتوسيع الاستفادة من خدماتها إلى كل شرائح المجتمع المغربي دون استثناء. فهذا القطاع لا يلبي في الوقت الراهن الاحتياجات الضخمة والمتزايدة للمواطنين في الحواضر والبوادي، من ذوي الدخل المحدود، كما يعاني أغلب المواطنين الوافدين على المراكز الاستشفائية الجامعية، والمستشفيات والمستوصفات الحضرية والقروية من تعبئة الخصاص والعجز الذي يعرفه هذا القطاع.

وفي هذا السياق نريد أن نثير إشكالية عدم توفير الأدوية بالمؤسسات الاستشفائية العمومية وبصفة خاصة أقسام المستعجلات التي أصبحت تفتقر في معظمها إلى أبسط الشروط التي يجب أن تتوفر في مثل هذه الأقسام.

وكما لا يخفى عليكم السيد الوزير يواجه المواطنون الوافدون على هذه الأقسام حرجا كبيرا في إيجاد الأدوية الضرورية، خاصة بالليل بحيث يتعذر عليهم التنقل إلى صيدليات الحراسة الليلية نظرا لما يسببه لهم ذلك من معاناة مادية ومعنوية.

لذلك نسائلكم السيد الوزير، لماذا لا يتم إحداث صيدليات داخل أقسام المستعجلات بالمؤسسات الاستشفائية العمومية بالتعاون مع هيآت الصيادلة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس، السيدين الوزيرين، أريد في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال طبعا المهم وسيبقى مهم ودائما آني. أريد أن أقول في البداية أن المستعجلات تشتغل في ظروف صعبة جدا، نظرا للضغط المستمر في جميع أوقات السنة، في الأعياد، في آخر الأسبوع، والأرقام توحي أن 50٪ من الفحوصات الإستشفائية تنجز على مستوى مصالح المستعجلات أي حوالي 3 ملايين فحص سنويا، وأكثرها لا يصنف في خانة الاستعجال بمعنى آخر أن 70٪ منها لا تصنف في خانة الاستعجال وبالتالي لا تجد أدوية مناسبة لها، إذ ليست مستعجلة.

أقول كذلك أن 25٪ من عملية الاستشفاء مصدرها أقسام الاستعجال كممر لأنه يسرع المريض بوجود سرير بسرعة، كذلك أكثر من 33٪ من العمليات الجراحية مصدرها المستعجلات، 50٪ من أطباء الطب العام يمارسون داخل هذه المستعجلات، 60٪ من الأطباء المختصين يشاركون في التكفل بالحالات المستعجلة أو شبه المستعجلة. 9٪ من نفقات المؤسسات الاستشفائية يتم توجيهها إلى المستعجلات.

ومع ذلك تبقى الأدوية غير كافية، لماذا؟ لأن الطبيب عندما يباشر مريضا لا يدخل في حالة الاستعجال بشخص المرض والأدوية الخاصة به لا توجد طبعا في المستعجلات، وبالتالي يعطيه وصفة طبية لشرائها خارج المستشفيات، أما الأدوية وهي قليلة جدا التي تساعد الطبيب على عمله الاستعجالي فهي موجودة ولكن المشكل هو حشرجة Le parasitage هذه العملية من طرف أناس لا يدخلون في هذه الخانة، ومع ذلك فالميزانيات المخصصة ولو أنها تزايدت رويدا رويدا في السنة الماضية وفي السنة ما قبلها وإن شاء الله في هذه السنة لا تكفي لحاجيات جميع المرضى الذين يريدون أن يكون الدواء مجانا في المستعجلات. شكرا لكم على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل على الإيضاحات التي تقدمتم بها، غير هو السيد الوزير فريق العهد يتساءل هل من المعقول كاين بعض الناس اللي تيكون عندهم حوادث سير أو في حالة خطيرة جدا وتيجي للمستعجلات وتيطلب منه الطبيب باش يأتي بالدواء هو في حالة خطيرة مثلا مهرس أو حادثة سير مؤسفة ويجي عند الطبيب يقول له هاك هذه الوصفة سير جيب لي الدواء بعد عاد باش يمكن لي ندير لك إبرة ونداويك أو إلخ وشكرا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

كما قلت، شكرا جزيلا على هذا السؤال، وربما فيه كثيرا من الموضوعية ولكن كما قلت في جميع دول العالم الأدوية الموجودة في المستعجلات معروفة ومصنفة ومن المسميات وكل دواء خارج هذه المسميات لا يوجد في المستعجلات وبالتالي فيمكن طبعا مع الأسف أن يلجأ الطبيب إلى وصفه لدواء غير موجود عنده ولكن هذا الدواء ليس له أي ارتباط عضوي مع خطورة الحالة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. قبل أن نواصل نحيط المجلس الموقر بأن الرئاسة توصلت برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، طبقا لمقتضيات المادة 300 من النظام الداخلي لمجلسكم الموقر، ونظرا لالتزامات حكومية طارئة ستحول دون إمكانية المشاركة في أشغال الجلسة العامة للأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 12 أكتوبر 2004، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون بتأجيل تقديم السؤالين الموجهين إليه إلى جلسة أخرى قادمة ويتعلق الأمر بالسؤالين التاليين:

- التدابير المتخذة لتلميع صورة المغرب بعد أحداث 11 مارس بمدريد.

- التطور الحاصل في العلاقات المغربية الإسبانية بعد فوز الحزب الاشتراكي الإسباني في الانتخابات الأخيرة.

إذن هذه رسالة، نحيط المجلس بها، وفيما يتعلق باستعمال الكلمة أطلب من السادة المستشارين أن يستعملوا المنصات التي توجد فيها علامة بيضاء لاستعمال مكبر الصوت.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير وعددها أربعة أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول تهييء التصميم المديري لتهيئة منطقة الساحل بإقليم القنيطرة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، نور الدين بركاع، أحمد التويزي، أحمد بنا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يخفي عليكم السيد الوزير المحترم الدور الحيوي الذي تلعبه التصاميم المديرية للتهيئة، ليس فقط على مستوى إعداد التراب الوطني ووضع أسس تنمية مجالية تراعي شروط التنمية المستدامة، بل وأيضا على مستوى رسم المعالم التنموية لمستقبل المجالات الترابية، كما لا يخفى عليكم السيد الوزير وأنتم العارف والمطلع على خصوصية جهة الغرب الشراردة بني يحسن بأن منطقة الساحل بإقليم القنيطرة تعتبر مجالا حيويا هاما، حيث يمتد على مسافة 140 كيلومتر من الشاطئ على امتداد ترابي يضم 13 جماعة قروية ويضم أزيد من 253 ألف نسمة من السكان، أي ما يناهز 26٪ من ساكنة إقليم القنيطرة.

ونظرا لأهمية الإمكانيات التنموية التي يتوفر عليها هذا الساحل، حيث يتميز بمؤهلات اقتصادية وطبيعية سياحية متمثلة في المجالات الغابوية والشواطئ البحرية والمحميات الطبيعية فإن تأهيله وتنميته تفترض مراعاة شروط التنمية المستدامة و الحفاظ على ثرواته الطبيعية وصيانته من كل أشكال التعمير العشوائي. ولهذا فإن هذا الشريط الساحلي بحاجة إلى تصميم مديري يحدد التوجهات العمرانية والتعميرية بطريقة عقلانية.

السيد الوزير، لقد عملت الحكومة على إنعاش مجموعة من الواجهات البحرية للمغرب وسارعت أيضا إلى تطوير الاستثمارات السياحية والاقتصادية إلا أن هذا الساحل لم يحظ بعد بالاهتمام الحكومي رغم

موقعه المتواجد وسط المغرب وقربه من أوربا، فإننا نعتقد أنه يستحق العناية الحكومية نظرا لما يزخر به من مؤهلات.

ولهذا نسائلكم السيد الوزير، أين وصل التصميم المديري لتهيئة ساحل إقليم القنيطرة؟ وهل تمت مراعاة إحداث ميناء بحري بهذا الساحل؟ وكيف تبني وزارتكم تصورها لتأهيل هذا الساحل؟ وما هي العناصر التي تم اعتمادها في إنجاز هذا التصميم؟ وكيف سيتم تشجيع الاستثمار بهذا الساحل في غياب تصميم مديري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد توفيق احجيرة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يتعلق الأمر بمخطط توجيه التهيئة العمرانية للمنطقة الساحلية الممتدة بين مولاي بوسلهام وسيدي الطيبي، هذه المنطقة بحال اللي قلتم السيد المستشار فعلا تمتد على 140 كيلومتر طولا والعرض ديالها يختلف بين 10 و25 كيلومتر أي ما يناهز حوالي 2800 كيلومتر مربع. هاذ الوثيقة ديال التعمير اللي من المفروض أنها تعطي التوجهات التنموية للمنطقة خلال 20 أو 25 سنة المقبلة، يعني انطلقت الدراسة في هذا التصميم سنة 2003 الدراسة تتقدم بشكل طبيعي جدا، غادي تنتهي الدراسة وآخر يعني المراحل ديال إصدار هذه الوثيقة حوالي نصف السنة المقبلة واللجنة المحلية للاستشارة تم عقدها تحت رئاسة السيد الوالي ديال القنيطرة يوم 30 مارس الماضي.

ونظرا للخصوصيات ديال هاذ المنطقة وللمكانة الإستراتيجية ديالها، في المنطقة ديالها ولا بالنسبة لمجموع البلاد. فتعمدنا أنه نبدأ بالاستشارة المحلية قبل انعقاد اللجنة المركزية اللي غادي تكون من المفروض في آخر المطاف من أجل الاتفاق على شكل ومضمون الدراسة. وبهذه المناسبة أنا أوجه الدعوة لكم وعبركم لمجموع المنتخبين باش نجلسو مجموعين ونجالس بعضنا ونخرج بوثيقة متوافق عليها فيما يتعلق بكل الأشياء اللي هي متضمنة له. هذه الوثيقة التعميرية من المفروض أنها تعطينا الجواب على جوج ديال الأسئلة:

أولا، ما هي أحسن المناطق المرشحة لتستقطب مشاريع استثمارية، خاصة في مجال السياحة؟

ثانيا، ما هو التوافق المفروض علينا أن نجده بين الجانب الاستثماري والمحافظة على البيئة؟

كذلك ننتظر من هذه الدراسة أن تعطينا حلول عملية فيما يتعلق بفك العزلة والتنمية القروية المستدامة كما جاء في سؤالكم.

فيما يتعلق بالموانئ أنتم تعلمون أن طلب الموانئ يأتي من وزارتين: إما وزارة التجهيز أو وزارة الصيد البحري. فهاتان الوزارتان في المخططات ديالهم القطاعية ما عندهمشاي في هذه المنطقة موانئ يعني تجارية أو موانئ للصيد بقدر ما تتوقع هذه الدراسة إحداث مجموعة من الموانئ الترفيهية في هذه المنطقة كلها، باعتبار أن المنطقة من المفروض أن تأخذ منحنى سياحي إن شاء الله، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو استحواذ المؤسسات الجهوية للبناء والتجهيز على بعض أراضي الأملاك المخزنية المستغلة فلاحيا من طرف المواطنين للمستشارين المحترمين السادة: أحمد بنا، محمد عذاب الزغاري، إدريس الراضي، محمد الكنفاوي. الكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد أحمد بنا: ..

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إن إشكالية توفير السكن اللائق للمواطنين على اختلاف شرائحهم وخصوصا منهم ذوي الدخل المحدود كانت ولا تزال أولوية من أولويات الحكومات المتعاقبة. فهذا الأمر لا يبرر بتاتا ترامي المؤسسات العمومية بغير حق ولا إنصاف على أراضي مستغلة من طرف المواطنين لمدة عقود، ولو كانت هذه الأراضي ملكا للدولة. نموذج صارخ لهذا الترامي نقدمه من مدينة مراكش، حيث تحاول المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء ERAC إفراغ المواطنين من بعض الأراضي المزروعة والمستغلة فلاحيا ومقابل

ذلك تقترح المؤسسة المذكورة تعويضا بخسا لا يعطي حتى قيمة المزروعات، فبالأحرى أن يساعد هؤلاء المواطنين على إنقاذ أنفسهم من الضياع والاستقرار في مكان آخر.

السيد الوزير، ما هي الضوابط القانونية التي اعتمدت عليها هذه المؤسسة في إفراغ الأراضي من مستغليها؟ وهل ترون أن المؤسسة العمومية الخاضعة لوصايتكم لابد لها أن تتبنى مقاربة اجتماعية في عمليات النزع أو الإفراغ من خلال التعويض المنصف والمنطقي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا، قضية الترامي أنا عندي فيها تحفظ السيد المستشار لأن الأراضي كلها أولا فتحتها وثائق التعمير والبناء، وبالتالي أنتم تعلمون بأن وثيقة التعمير تمر عبر عدة مراحل قانونية ومن ضمنها L'enquête publique، الخ.. يعني واحد المساطر تعطى فيها إمكانية للسكان وللمستعملين و للمستغلين أنهم يطعنون في وثيقة التعمير.

المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء، هذه مؤسسة عمومية خاضعة للدولة لا يمكن لها أن تتبنى برامج مجانبة للقانون وبما هو معمول به في القوانين والمساطر والأعراف المعروفة في بلادنا. ولهذا هذه المؤسسة أخذت أرض مفتوحة للتعمير وعليها الصبغة القانونية لفتح التعمير بفعل ما تنص عليه وثائق التعمير، وخاصة تصميم التهيئة.

الاقتناء يمر عبر شكلين: الشكل الأول إما التراضي، وهنا يقع حوار مسؤول بين الطرفين تحت إشراف السلطات في أغلب الأحيان وإما نزع الملكية. ونزع الملكية في السنوات الأخيرة تعمدنا أنه نغادر ونخرج من منطق نزع الملكية.

كيفاش كتم القضية ديال تحديد التعويض، وهذا هو موضوع سؤالكم السيد المستشار؟ فتتم هذه العملية عبر لجنة للتقويم تترأسها السلطة المحلية، فيها الأملاك المخزنية، فيها المديرية الجهوية للإسكان وفيها الهيئات المنتخبة المعنية أو التي توجد في ترابها أو في مجالها الترابي هاديك الأرض وكتعطي ثمن. أولا فيما يتعلق بالعقار وحده وكذلك فيما يتعلق بالمنشآت والأغراس، فإذا وقع الرضا ديال الجانب المعني تبارك الله إلى ما كاينش يمكن للمعنيين بالأمر أن يرجعوا لهذه اللجنة ويطعنون في نتائجها ويمكن أن تجتمع اللجنة من جديد بحضور المعني أو المعنيين بالأمر في اللجنة من أجل الوصول إلى توافق جميع الأطراف، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الوزير، أولا بالفعل هو السؤال كيهم يعني الثمن ديال التعويض، لأنه هنا كيبان بأنه التعويض بخس جدا، 8 دراهم للمتر مربع، زد على هذا 500 درهم للشجرة، 40 ألف للبئر والتجهيزات ديالو. الإشكالية اللي كاينة السيد الوزير واللي خصكم تعرفوها شخصيا هو أنه هذه المناطق كلها ما تم التشجير ديالها إلا هاذي واحد المدة ديال 6 سنوات، بحيث أن جل السكان اللي كانوا كيقطنوا هذه المنطقة كان لا علم لهم بتصميم التهيئة، لأنه هذه المنطقة ما دخلت للمدار الحضري إلا في الأربع سنوات الأخيرة، بحيث هي كانت مجال قروي وكانت تعتبر أراضي فلاحية ولما جاء الآن هذا التعويض فهو ما لبى حتى الرغبة ديال السكان، يا الله بدات هاديك الأشجار كتعطي وجاء هذا التقويم..

هذا التقويم اللي أنا أعتبره تقويم بخس جدا وتضرر منه المواطنين وهذه المنطقة هي منطقة العزوزية اللي كانت خلقت داك الإشكالية الكبيرة ديال أنكم خلقتم واحد.. بغيتو تعرفوا المارشي واش الناس محتاجين للأراضي كيف يعني.. والآن كان التقويم ديالها ديك الساعة يقدر على أساس من بعد التجهيز غادي يقدر ب 300 درهم، إلا أنه نفاجئ الآن أن هاذيك المنطقة المتر المربع من بعد التجهيز غادي يوصل 1700 درهم وهنا فين كاين التناقض الكبير يعني الفلاح يعوض ب 8 دراهم ومن بعد التجهيز كنوصلو إلى 1700 درهم فما كنظنش هادوك السكان..

كنبغيو وكنعرفو النية ديالك السيد الوزير أنك ضد السكن الغير اللائق وضد البناء العشوائي، ضد بزاف ديال الحوايج ولكن احنا هنا بهذه السياسة كنشجعو المواطن أنه يلجأ للسكن الغير اللائق ويمشي ويدير البناء العشوائي لأنه لما كتكون واحد المؤسسة جهوية كتوصل المتر مربع ديالها لواحد الثمن باهظ جدا و

اللي كيفوق القدرات الشرائية ديال هاذوك السكان..السيد الرئيس الله يجازيك بخير أعط شوية للمعارضة حقها لأنه من قبل فريقكم طرح أربعة أسئلة آنية وما قدرناش نتكلمو احتراما لرئيس الفريق، يعني فات الحصة ديالو..

كيف قلت السيد الوزير، بغينا هادوك الناس يستفيدوا من واحد الثمن معقول، بغيناهم يستفيدوا بقطع أرضية اللي باش يمكن ما يقوموش بشي عمل خاطئ وضد النهج ديال السياسة ديالكم. كذلك عندنا بعض الأشخاص وهادو حالات في دور أكيوض اللي الناس عندهم ملك عقاري، أراضي مملوكة، بنيت حقيقة بناء عشوائي لأنه ما كانوش حتى هم داخلين في تصميم التهيئة، ما كانوش داخلين للمدار الحضري وبناو في الملك ديالهم لأنهم ديك الساعة كانوا تيتعتبروا داخلين في العالم القروي، الآن تنزع منهم الملكية ديالهم وعنده قطعة أرضية فيها 100 أو 150 متر مربع ويعوض ب 10000 درهم وبقعة أرضية في حربيل، هذا ماشي منطق، واحد كان ساكن في وسط مراكش وتعطيه قطعة أرضية ديال 65 متر وهو عنده بقعة أرضية فيها 200 متر ملك ديالو، ملك خاص، والملك يعني يحترم، مقدس. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. بلغتم الرسالة تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

أولا فيما يتعلق بالمشكل الذي طرحتم أنا أقترح عليكم السيد المستشار أنكم ترجعوا للجنة التقويم المحلية التي تترأسها السلطة وكما قلت في عضويتها المديرية الجهوية للإسكان، ولا المنتخبين ولا كذلك مديرية الأملاك المخزنية وغالبا غادي يتم الدعوى ديال المعنيين بالأمر من أجل الإدلاء بوجهة نظرهم. كذلك أنا عندي تحفظ حين تقولون أن الأرض تم شراءها ب 8 دراهم وبيعها ب 1700 درهم، الواحد كيسمع هاد الشي بهذا الشكل تيقول اللهم إن هذا منكر. خصنا نستحضر كذلك أننا بهاد 8 دراهم يتم التجهيز ونبيع لقاطني أحياء الصفيح بثلث الكلفة فقط والثلثين تدفعها الدولة أو نظام الموازنة وهاد 1700 درهم هي واحد الجزء فقط من قطع أرضية يمكن غادي تكون في الواجهة وفيها 4 أو 3 طوابق ومخصصة لأشياء أخرى..

إذن غير باش الأشياء في تقديري أنه ننزلها بهذا المنطق، هذه راه مؤسسة ديال الدولة وتحتكم لضوابط الدولة والمفروض عليها أنها لا تربح وخاضعة لوصاية الوزارة ورئيس مجلسها الإداري يحاسبها بالإضافة إلى المحاسبة ديال وزارة المالية، إذن ما كاين لا غش ولا تدليس، المؤسسة تأخذ فقط 7٪ باش تخلص الموظفين ديالها والسيارات ديالها.

أنا سآتي الأسبوع المقبل لمدينة مراكش، وندخل في تفاصيل هذا الموضوع باش إن شاء الله نجاوبك على ما حظ مدينة مراكش، سوف نعلن عنه إن شاء الله الأسبوع المقبل في اجتماع مع السيد الوالي ومع المنتخبين حول القضية ديال أحياء الصفيح والقضاء النهائي على كل أحياء الصفيح بحول الله ديال مدينة مراكش. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي، النتائج السياسية للحكومة في ميدان السكن الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة مصطفى الشطاطبي، خالد العلمي لهوير، عبد المالك أفرياط، أحمد أخميس، عمر الإدريسي، محمد لشكر، أحمد الزايدي، محمد ادعيدعة. الكلمة للمستشار السيد ادعيدعة.

المستشار السيد محمد ادعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون،

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير،

لقد أكد التصريح الحكومي على اعتماد سياسة القرب لمعالجة الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعيشها شرائح واسعة من السكان في عدة مجالات ومن بين القطاعات التي تم التركيز عليها، السكن الاجتماعي. وبعد مرور ما يناهز سنتين على الالتزام الحكومي في هذا المجال، نسائلكم السيد الوزير عن نتائج السياسة الجديدة التي قررتم إتباعها في مجال السكن الاجتماعي؟

وهل تم تقليص العجز المتجلي في 4 ملايين مواطن يقيمون في سكن غير لائق؟

هل أدت هذه السياسة إلى رفع وثيرة الإنتاج السكني في اتجاه تحقيق 100 ألف وحدة سكنية اجتماعية سنويا؟

وما هي نسبة التفاوت بين الإنتاج والطلب بما في ذلك العجز المتراكم؟

وهل فعلا ساهم هذا الورش في امتصاص البطالة؟ وما هي نسبة ذلك؟

كما نسائلكم السيد الوزير، هل ساهم النظام المتعلق بتحفيز المنعشين العقاريين الخواص وتعبئة الرصيد العقاري التابع للدولة في تقليص كلفة الإنتاج، وبالتالي تخفيض القيمة الإجمالية للسكن الاجتماعي دون أن يكون هناك مساس بالجودة؟

وفي الأخير ما هي مستجدات صناديق الضمان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار على احترامه للوقت. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد المستشار، أعتقد حصيلة سنتين في ثلاث دقائق، تطلبون مني تمرينا صعبا. كان لنا الأسبوع الماضي في مدينة الدار البيضاء بمناسبة ملتقى التعمير والإسكان أسبوع مع الفرقاء ومع السادة المستشارين والبرلمانيين، أسبوع من أجل تقييم الحصيلة وفتح وتوسيع دائرة الاستشارة مع الفرقاء الذين نشتغل معهم في القطاع، وتبين من خلال هذا اللقاء أن بكل موضوعية وصدق أن كل ما التزمت به الحكومة على لسان السيد الوزير الأول وهو يدلي بالتصريح الحكومي بأننا نسير نحو تحقيقه إن شاء الله بكثير من الاطمئنان في كل ما جاء في التصريح الحكومي. وسوف تكون لي مع مجلسكم الموقر عبر اللجنة المتخصصة في السكن إن شاء الله بمناسبة مناقشة القانون المالي، ميزانية 2005 مناسبة أكثر من ثلاثة دقائق من أجل استعراض كل ما سجلناه وكل ما تأخرنا فيه وكل ما لم نتمكن من الوصول إليه بكل موضوعية. اخترت عشر محطات سوف أستحضرها بسرعة فائقة في الدقيقة اللي أمامي ويعني في شكل عناوين أهم المحطات في إنجازات هاتين السنتين.

- تعبئة العقار العمومي، كما قلتم، 3400 هكتار تمكنا من فتح 3000 في هاذ 3400، و400 الماجية إنها في طور الفتح، كما نحن بصدد انتقاء الشطر الثاني الممتد على 5000 هكتار في عدة مدن مغربية.

- صناديق الضمان، أحدثنا 2 صناديق، تمشي بفتور ماشي بالوتيرة اللي بغينا، ولكن توصلنا اليوم ب80 ملف اللي هي كتعطي واحد الانطلاقة. الآن السيد الوزير الأول وكل القطاعات الحكومية تشتغل تقريبا بشكل منتظم من أجل تسريع الوثيرة باش ينخرط الكل في هاذ صناديق الضمان.

- انطلاق الأشغال في 6510 ديال الشقق منخفضة التكلفة في حوالي 10-11 مليون ديال السنتيم وكانت أولى هذه الشقق تفضل صاحب الجلالة في مدينة مكناس بإعطاء مفاتيحها للمستفيدين الأوائل. والأوراش الأخرى تتواصل.

- انطلاق الأشغال في سنة 2003 في حوالي 200 ألف وحدة، وسنة 2004 نحن نسير إن شاء الله بكثير من الموضوعية، نسير لنفس الوثيرة حوالي 200 ألف. ونتوقع إن شاء الله في 2005 أن نصل إلى 300 ألف، من شأن 200 ألف و300 ألف أنها تعطينا الوثيرة ديال 100 ألف إن شاء الله كما قلت بكثير من الاطمئنان.

- تقدم كبير جدا في ورش إصلاح المؤسسات العمومية للإسكان. وما عنديش الوقت باش ندخل في التفاصيل لأنه كاين كثير من الأوراش التي تقدمنا فيها.

- تعميم الوكالات الحضرية: أحدثت الدولة 6 وكالات وحولنا المندوبيات الإقليمية للإسكان إلى فروع للوكالات 11 وكالة، 11 مندوبية، أصبحت فروع للوكالات الحضرية و6 وكالات حضرية جديدة. كذلك تقدمنا فيما يخص الترخيص في أقل من أسبوع، وانطلاق المساعدة الهندسة في الوسط القروي والاستثناء في التعمير الذي أعطى استثمار إضافي ديال 13 مليار درهم.

- انطلاق برنامج مدن بدون صفيح، بكلفة 5 ملايير والذي قدم لصاحب الجلالة يوم 22 يوليوز الماضي.

برنامج طموح في الأقاليم الجنوبية اللي غادي نعلنو عنه قريبا والذي تساهم فيه الوزارة لوحدها ب1.4 مليار درهم.

- إحداث مدينتين في مدينة الرباط ومراكش.

- مواصلة العمل بالفصل 19 الذي يعطي الإعفاء الضريبي والرسوم لكل برنامج يتعدى 2500 شقة وما فوق عبر مجموع التراب الوطني خلال مدة 5 سنوات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار السي الشطاطبي.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أسجل بطبيعة الحال كفريق المجهود الذي تقوم به الوزارة ولكن لنا أربعة ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى هو أن مدن الصفيح لم تتوقف، وهذا يرجع إلى أسباب موضوعية اللي منها الفقر والبحث عن الشغل، وكذلك أسباب أخرى مرتبطة بالفساد الإداري. وبطبيعة الحال هذا ما يجعل الإعلان عن مدن بدون صفيح وبتواريخ محددة مسألة غير جدية، ما دامت مدن الصفيح تتناسل ومادام أيضا التضامن الحكومي لم يفعل بما فيه الكفاية في إطار طبعا واحد الإستراتيجية اللي هي مندمجة اللي يمكن لها تسرع بهذه الوثيرة ديال القضاء على مدن الصفيح.

الملاحظة الثانية هو أن وثيرة فتح أوراش جديدة لإنتاج السكن الإجتماعي بالفعل ارتفعت لكن الإنتاج لازال على مستوى السكن الاجتماعي لازال هزيل وما وصلش لذاك المستوى ديال 100 ألف وحدة سكنية سنويا.

الملاحظة الثالثة هو أن الطلب لازال يطرح مشكل ديال التمويل بالنسبة للسكن الاجتماعي، الحكومة حذفت إرجاع الفائدة بنسبة 3.5٪ اللي كان معمول بها اللي يستفيد منها المواطنون القروض ديال 6.5٪ وحذفت كذلك التسبيق ديال 25 ألف درهم بدون فائدة الذي كان يقدم للموظفين والأعوان ولم يعوض طبعا بدعم مباشر.

طبعا أنشئت صناديق الضمان، باش تمكن الأبناك بطبيعة الحال من منح قروض ما كتقلش على 8٪، هذا يعني تخلي الدولة عن دعم السكن الاجتماعي باستثناء وضع صناديق الضمان. بطبيعة الحال كاين معطى آخر هو أنه لم يتم تفعيل اتفاق فاتح غشت 96 بين الفرقاء الاجتماعيين. هذا إضافة إلى عدم تفعيل مقتضيات التصريح الحكومي ديال 1996 فيما يخص السكن ديال الأجراء.

الملاحظة الرابعة هو أن القطاع الخاص الهم ديالو هو الربح، وبطبيعة الحال كنعرفو بأن المؤسسات العمومية هي بالفعل مؤهلة لإنجاز السكن الاجتماعي لكن بطبيعة الحال هذا بعد الإصلاح ديالها كيف أشرتم أنه بدأتم في الإصلاح، ولكن إصلاح كذلك أوضاعها المالية.

كذلك المؤسسات ديال التجهيز، المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء ما تحولتش إلى فروع للعمران وتلعب الدور المنوط بها في مجال السكن الاجتماعي. هذه كذلك نقطة كنسجلوها إضافة إلى قضية التحفيز ديال الأطر وكانت هناك زيادات بالنسبة للموظفين ديال الوظيفة العمومية نبغيو أن هذا التحفيز يعمم كذلك على المؤسسات العمومية وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد المستشار، طرحت لي أربعة أسئلة جديدة خصهم كثير من الوقت ولكن في الوقت القصير أمامي ديال 2 دقائق سأحاول بسرعة. مدن بدون صفيح، كما قلتم هذا شعار غير جدي أنا أقول قطعا، هذا موضوع يتم فيه التوافق مع السادة الولاة والعمال ورؤساء الجماعات ونعتمد على برنامج عمل محدد في المكان وفي الزمان وفي التمويل وفي المؤسسات ونشتغل في سياق جماعي من أجل الوصول إلى واحد التاريخ باش نقضيو على السكن الغير اللائق والجماعة تلتزم والسلطات تلتزم على إيقاف نزيف السكن العشوائي وخاصة السكن الصفيحي.

أخبركم أنه نظرا للتوجهات الملكية التي جاءت في عدة خطب لصاحب الجلالة نصره الله، هناك ارتفاع الحس عند الجميع والجميع أصبح يستشعر بالأهمية ديال إيقاف نزيف السكن العشوائي فما بقاشاي داك المد لا أقول أنه وقف، ولكن ما بقاشاي ذاك المد اللي كنا كنعرفو من قبل والآن كل من له سلطة في المجال يتحكم أحسن وأكثر في هذا الموضوع.

إذن مدن بدون صفيح موضوع جدي نشتغل فيه، عندنا اليوم الإمكانيات المالية، عندنا الإمكانيات العقارية، عندنا المؤسسات وعندنا الاتفاق والتوافق ديال المنظومة المحلية من أجل بلوغ هدف على الأقل واضح ووحدة البرمجة ماشي هو الحي، بل هو المدينة برمتها. وكنمشيو للمدن وكنجلسو مع الناس ونتفق ونتحاور ونتفق على أشياء ونمضي اتفاقية نعبئ من

خلالها الإمكانيات المالية والعقارية ونعبئ من خلالها المؤسسات باش نوصلو لواحد الهدف.

فيما يتعلق بالوثيرة، ما كايناش الوثيرة ديال 100 ألف، أنت تقول ما كايناش وأنا أقول كاينة وأنا مستعد أن أجوب معك المغرب باش نوريك فين كاينة الأوراش الكبرى اللي تفتحت في مدينة الدار البيضاء والمدن الكبرى، طبعا ما كيمكنش نشوفوها بواحد الشكل مجرد ولكن أؤكد لك وأنت من المفروض يمكن أنك تطرح علي سؤال، تقول لي هاد 200 ألف فين كاينة. ممكن أنني نعطيك في سؤال آني كتابي أو شفوي نعطيك الأجوبة، على هاد 200 ألف ديال 2003 و200 ألف اللي غادي نوصلو لها و300 ألف اللي غادي نوصلو لها.

سكن الأجراء هذا موضوع أنا بما أنه الوقت انتهى راه عندي الجواب كنقترح أنه نتلاقاو في اللجنة ديال قانون المالية ونعطيك واحد المجموعة من الاقتراحات اللي احنا شرعنا فيها.

فيما يتعلق بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى فروع راه هذا موضوع كيخص فيه تغيير القانون وراه في وزارة المالية غادي يخرج يمشي إلى الأمانة العامة للحكومة باش إن شاء الله يمر في أول مجلس حكومي وقضية الأطر وتحفيز الأطر وقضية خاصة ديال المهندسين اللي ذكرتموها سالينا العمل ديال الوزارة والآن الملف عند وزارة المالية وغادي يكون إن شاء الله الحل المشكل وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. ننتقل الآن إلى السؤال الأخير في هذا المحور، محاربة بناء الصفيح في العالم القروي للمستشارين المحترمين للسادة رحو الهيلع، محمد الزعيم، رحال الزكراوي، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، حسن واهروش، الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال ديالنا كيخص مشكل دور الصفيح بالعالم القروي. أكيد أن الحكومة ولا الوزارة اللي كتشرفوا عليها قامت بمجهود كبير وكبير جدا فيما يخص السكن الاجتماعي. الملاحظ هو أن هاذ المجهودات وهذه البرامج تنجز بالمدن، وبالطبع المدن المشكل المطروح فيها بحدة وخاصة من الناحية العددية.

العالم القروي كذلك السيد الوزير، المشكل مطروح بحدة وخاصة مطروح من ناحية الكيف، لأن السكن في دور الصفيح في العالم القروي أسوأ بكثير من السكن الغير اللائق بالمدن.

العالم القروي كما تعرف السيد الوزير هو كل جماعة قروية عندها مركز وهذا المركز هو نقول شبه حضري وكلهم كنلقاو فيهم واحد 2، 3، 4 ديال دواوير ديال دور الصفيح أي البراريك، والبراكة معروفة في العالم القروي أشنو هي يعني كوخ، مصايب بالبلانش مغطي بداك الكاغيط ديال الزفت، تقريبا واحد 4 على 3 أي 12 متر مربع حداه واحد لبريريكة صغيرة دايرينها كوزينة مدورين بهم واحد السياج ديال القصدير بدونات ديال طوارو هذا هو، الزنقة بيناتهم إلى وساعت ما كتفوتش مترو. داخل هذه البراريك ديال 12 متر كاين الرجل والمرأة و5 ديال الدراري غالبا فيهم واحد مجاز، وبالطبع عاطل، وهم النيت كذلك إلا يد عاملة فلاحية إلى ما كانش الجفاف كيخدموا واحد 100 حتى 200 يوم في السنة دخل ما بين 5000 درهم حتى 10000 درهم في أحسن الظروف..أما إذا كان الجفاف الله يحفظ كلشي تيجلس للأرض، حتى الفلاحين بنفسهم، حتى الزمن يقف في العالم القروي.

السيد الوزير، يعني أنا اللي بغيت نقول، وصفت لكم الحالة، هاذ الناس ما عندهمش الفلوس باش يشاركوا في شي برنامج معين ما يخلصوا لا 5 ملايين ولا عشرة ملايين ولا 15 مليون. السؤال ديالي السيد الوزير وبغيتك تجاوبني مباشرة، وبلغتهم هل سيستفيدون من هاذ الشي اللي كتقوموا به؟ و إذا غادي يستفيدو؟ وقتاش وكيفاش؟ واش غادي تطلبوهم يخلصوا شي حاجة؟ خصهم يعطيو شي حاجة بشراكة مع الجماعات مع شي حد آخر؟.. نبغيو الله يخليكم تعطوهم التفاصيل لهم أكثر مني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا. هو فعلا ما جاء في سؤالكم هو صحيح جدا لأنه التعامل الفلسفي المقاربة كلها ديال السكن الغير

اللائق هي تقريبا منصبة بالأساس في العالم الحضري، وكل ما هو غير موجود في العالم الحضري هو يخرج عن المساطر المتداولة فيما يتعلق بتحديد الأنماط ديال السكن الغير اللائق ولكن في البرنامج الحكومي كاين مجموعة من الأوراش اللي كتهم هذا الموضوع بالخصوص وأحيلكم على ما أمضيته يوم السبت الماضي، وبدأنا في هذا الموضوع في مدينة المحمدية وأمضينا جوج ديال الاتفاقيات واحدة في بني يخلف وواحدة في الشلالات هذا العالم القروي، اللي فيها أحياء الصفيح، بدينا. وهذه العملية ما بين المحمدية وبني يخلف والشلالات راه 54 مليار، 540 مليون درهم، يعني بدأ هذا المجهود فيما يتعلق بأحياء العالم الصفيح في العالم القروي.

كذلك نستحضر قضية سيدي يحيى زعير اللي نحن بصدد كذلك انتقاء أحسن العمليات في العالم القروي وقضية الدروة كذلك ولكن هذا ماشي كافي، أنا متفق معك. بغيت نتوجه كما طلبتم لسكان العالم القروي مباشرة وأقول لهم أشنو عوالة تدير الدولة. الدولة اليوم مستعدة في كل أرجاء العالم القروي أو الوسط القروي فين ما شعر السكان ديال العالم القروي أنه خص يكون تدخل ديال الدولة في إطار واحد العملية صغيرة جدا ذيال التهيئة التدريجية وجوارها واحد المنزل ديال الخدمات العمومية، الوزارة مستعدة من الغد، اللي خص هو العمل ديال الجماعات القروية بالمساعدة ديال السلطة الإقليمية من أجل انتقاء بعض الأماكن اللي ممكن ننجز فيها هذه العمليات.

هذا برنامج جديد إن شاء الله ستنطلق فيه ابتداء من السنة المقبلة سنة 2005 سميناه Les centres émergents يعني المناطق القروية القابلة للتطور، إضافة لانطلاق.. بدينا وما بغيتش نعلن عليها على المستوى الوطني لأنه مازال ما وصلتش للمستوى الوطني ولكن في عدة أقاليم بدأنا كنديرو الهندسة يعني التأطير الهندسي المجاني لفائدة السكن القروي من أجل تحسين ظروف السكن عند السكان القرويين. بالإضافة لمجموعة من العمليات اللي خص يكون فيها أساسي جدا وهو الاجتهاد ديال الجماعات القروية والوزارة متفتحة لكم ولكل السادة رؤساء الجماعات القروية إلى كان اجتهاد ديال شي فكرة ديال شي حاجة من هذا القبيل.. نحن مستعدون للمساهمة فيها، للمساهمة في تمويلها، للمساهمة في تركيبتها، للمساهمة في متابعتها وتقييمها وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد رحو الهيلع.

المستشار السيد رحو الهيلع:

باسم ساكني دور الصفيح أشكر السيد الوزير، تنعطيوك موعد ل 2005 ولكن إذا سمحوا لي السادة المستشارين وحتى الناس اللي كيسمعوا لنا، غادي نطلب منكم واحد اللقاء في إقليم الخميسات إلى ممكن حيث المشكل عندنا كثير تماك ولو أن هذه القبة نتذاكر على مسائل وطنية وأنا مع هذا الطرح ولكن باش نبداو إلى جاءت على خاطركم نديرو اجتماع قبل 2005 باش من 2005 ننطلق إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

بالنسبة لإقليم الخميسات، السيد العامل الجديد الذي حل بالمدينة طلب مني بعد أيام من تعيينه أنه نحل ملف السكن العشوائي داخل المدينة وفي العالم القروي، جاو جوج ديال الوفود ديال المسؤولين ديال الوزارة وعقدوا اجتماعات بالمدنية وما بغيتش نمشي للإقليم وندير اجتماع حتى نجيب اقتراحات عملية باش نتذاكرو حولها. الاجتماع الآن جاهز. أعتقد أنه يمكن يكون إن شاء الله بحول الله في غضون شهر رمضان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي. المقاييس المعتمدة لمنح حصص موسم الحج والعمرة لكل وكالة أسفار للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، محمد اطريبش، عبد السلام الودي، أحمد الديبوني، أحمد الكور، محمد السلامي، محمد العقاوي، عادل المعطي. الكلمة للسيد المستشار، محمد اطريبش. تفضل.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

أختي المستشارة،

لا يخفى عليكم السيد الوزير دور وكالات الأسفار في تنشيط السياحة ببلادنا وما تدره هذه الأخيرة على اقتصادنا الوطني من مبالغ مالية هامة، خاصة في موسم الحج والعمرة، إلا أن إشكالية الحصص أو الكوطا تثير مشاكل عديدة لدى وكالات الأسفار ويذهب ضحيتها المواطنون وهذا المشكل يثار باستمرار في كل موسم حج وعمرة، بحيث أن بعض الموطنين يحتال عليهم وتأخذ منهم مبالغ التذاكر وبعض الأسفار كتاخذ الفلوس ديالهم وكتغادر البلاد، هذه وقعت في السنوات الماضية.

ومن هذا المنطلق نود أن نسائلكم السيد الوزير، ما هي المقاييس المعتمدة في توزيع حصص الحج والعمرة لكل وكالات الأسفار؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد عادل الدويري وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، في البداية اسمحوا لي أن أذكر السادة المستشارين المحترمين بأن إشكالية الحصص مفروضة على بلادنا من طرف السلطات السعودية، وبما أن الوكالات يرتفع عددها سنة بعد سنة وتعرف الحصة الإجمالية شبه استقرار، هذا طبعا يؤدي تلقائيا إلى تقليص تدريجي للحصة الفردية لكل وكالة. على سبيل المثال قد ارتفع عدد الوكالات المرشحة من 215 وكالة سنة 2003 إلى 243 وكالة في سنة 2004.

أخبر كذلك السادة المستشارين أنه سيتوصلون خلال هذا الأسبوع بمذكرة توضح لهم التنظيم الجديد لعملية الحج وأننا نأمل في مساعدتهم لإنجاح هذا التنظيم الجديد. كما تعلمون تعتبر راحة الحجاج من أولويات الوزارة، لهذا ولتحسين تنظيم عملية الحج من طرف وكالات الأسفار، قرر القطاع باتفاق مع الجامعة الوطنية لوكالات الأسفار أي باتفاق مع ممثلي المهنيين على الصعيد الوطني قرر إذن وضع منهجية جديدة لتوزيع حصص الحج انطلاقا من هذه السنة، سنة 2004 على عكس النظام السابق الذي كان يقتصر على مراقبة بعض بنود دفتر التحملات فقط.

ترتكز المقاربة الجديدة على محورين:

1. احترام التوزيع الجهوي للطلبات من طرف وكالات الأسفار.
2. اعتماد نظام دقيق للتنقيط.

تنقيط الوكالات يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير، إذا سمحت لي أذكر لك البعض من هذه المعايير:

أولا، الوضعية المادية والإمكانيات للوكالة وكذلك وضعية الوكالة إزاء شركات النقل الجوي.

ثانيا، مدى احترام دفتر التحملات وجودة الخدمات المقدمة للحجاج في السنوات الماضية.

ثالثا، بالنسبة للوكالات التي لم يسبق لها تنظيم عملية الحج، نوعية ومستوى النشاط وكذلك تجربة الموارد البشرية فيما يخص تأطير الحجاج.

ومن أهدافنا:

أولا، ضمان الدقة والشفافية والموضوعية في توزيع الحصص بين الوكالات.

ثانيا، ترسيخ مبدأ التنافسية بين الوكالات في مجال تنظيم الحج لحثها على بذل مجهودات مستمرة لتوفير أحسن الظروف للحجاج.

ثالثا، قطع الطريق أمام الوكالات التي لا تحترم المبادئ الأساسية لتنظيم الحج. ونحن نعمل حاليا مع المصالح المختصة في الوزارة ومع ممثلي المهنيين على خلق خلية تتكون من إدارة ومن مهنيين للتتبع المستمر للعملية منذ انطلاق التسويق. أشكركم على الاهتمام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات فيما يتعلق بتنظيم قطاع وكالات الأسفار وتتعرفو أن هذا القطاع يعني يلعب دور مهم فيما يتعلق بتشجيع السياحة وخصوصا تتوجدو مجموعة من المشاكل اللي تطرقت لها، هو فيما يتعلق بالتنقيط، كان التنقيط يتخذ بطريقة غير عادلة مع بعض وكالات الأسفار، وبعض وكالات الأسفار عانت من الحيف وبالخصوص على غرار الأحداث ديال 11 سبتمبر، أن الوكالة الدولية للأسفار يعني رفعت ديك 9٪ كدعم للخدمات والدول العربية نزلت إلى 7 ورفعتها وبالتالي أن وكالة الأسفار يعني حملت ديك 7٪ على المسافر، بينما الخطوط كانت

تدعم هاد 7٪ على المسافرين، مما يضطر المسافرون إلى اللجوء إلى الخطوط وتبقى وكالات الأسفار كتعاني من واحد الإقبال.

و كاينة مشاكل أخرى كما أسلفتم الذكر أنتم السيد الوزير، بأنه على هؤلاء المندوبين أن يكثفوا من مجهوداتهم وخاصة مراقبة وكالات الأسفار داخل تراب أو على تراب المملكة المغربية من أجل رفع تقارير يعني حقيقية وغير مزورة حتى أن بعض الوكالات يعني لا تعكس الصورة الحقيقية لوكالات الأسفار التي يجب أن تكون عليها، ثم بالتالي يجب أيضا تحسين وضعية هاد المندوبين وتحفيزهم حتى يتمكنوا من رفع تقارير في المستوى المطلوب. ثم بالنسبة لكناش التحملات الذي ينص على عدة معايير ومقاييس لابد للمندوبين أن يتأكدوا من صحة ذلك ومدى احترام دفتر التحملات..أكتفي بهذا والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار، اللي بغيت نؤكد عليه هو أهمية الشفافية في هذه العملية وأنا أدعو جميع الوكالات اللي بغاو يتعمقوا في الملفات ويتعمقوا في منهجية التنقيط أنهم يجيو يدرسوا الملف ديالهم ومرحبا بهم في الوزارة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. باسمكم جميعا نشكر السيد وزير السياحة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة: عملية الإحصاء للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، أحمد الديبوني، الميلودي عفوت، عبد القادر الرايس. الكلمة لأحد المستشارين..السي محمد السلامي مضاف لهذا..تفضل.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

إن العملية الإحصائية هي عملية وطنية تعد الركيزة الأساسية لكل المخططات الوطنية، ومن أهدافها تحديد عدد سكان البلاد على الصعيد الوطني، واستخراج المميزات الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية. ولاشك أن هذه العملية هيأت لها الحكومة الآليات المادية والبشرية وسبقتها عملية تحسيسية، إلا أنه رغم ذلك تبقى العملية تحتاج إلى مكاشفة الواقع من خلال ما تسفر عليه من نتائج إيجابية إن شاء الله.

لهذا نطرح عليكم السؤالين التاليين: ما هي الظروف التي مرت فيها العملية الإحصائية؟ وما هو الغلاف المالي الذي خصص لهذه العملية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

السيد الرئيس،

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

أولا أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على وضعهم لهذا السؤال ليتيحوا لي الفرصة لأتقدم باسم الحكومة بالشكر وباسم المندوبية السامية للتخطيط بالشكر لكل الأطر المغربية التي ساهمت في إنجاح وإنجاز عملية الإحصاء التي مرت ببلادنا خلال الفترة 21 شتنبر 2004.

وبالفعل فقد تمت هذه العملية في أحسن الظروف، حيث تم خلالها تجميع المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية حول كافة الأسر المقيمة بشكل اعتيادي في المغرب.

ولإعطاء بعض الأرقام حول عملية الإحصاء أن المندوبية السامية قبل الإحصاء قامت بإعداد هذا الإحصاء، كذلك خلال عملية الإحصاء، وقد وفرت الحكومة التكلفة المالية التي قدرت بحوالي 428 مليون درهم للقيام بعملية الإحصاء، وعبأت المندوبية السامية خلال فترة الإحصاء وبهذا المبلغ المالي من الإمكانيات البشرية التي ساعدت في إنجاح هذه العملية والتي يبلغ عدد رجال ونساء الإحصاء حوالي 76754 فرد، كما عبأت كذلك وسائل النقل حيث بلغت 5716 سيارة وعمت كل التراب الوطني.

فعلا تم تسجيل بعض الحوادث والتي بلغ عددها 62 حالة، إذا سمحتم السيد الرئيس، أعطيكم تفاصيل هذه الحالات: هجمات كلاب الحراسة 11 حالة، حوادث السير 12 حالة، الاعتداءات 11 حالة، حالات مرضية 9 حالات. السقوط، التعثر 17 حالة، التهابات جلدية

حالة التسمم حالة، المجموع 62 حالة. هذا يعني الجانب السلبي ديال العملية لكن في المقابل أن العملية عرفت نجاحا كبيرا بفضل تعبئة كل من المندوبية السامية للتخطيط وكل الأطر المغربية التي نتقدم لها بالشكر بهذه المناسبة.

كذلك السيد الرئيس لا يفوتني أن أذكر أن هذا الإحصاء، الكل يعلق الأمل على نتائج هذا الإحصاء الذي ستصدر نتائجه خلال شهر نونبر كما عبر عن ذلك السيد مندوب التخطيط وبعد قراءة آلية يعني استعمال التقنيات الحديثة، قراءة آلية لكل وثائق الإحصاء ولكل الوثائق المتوفرة ديال الإحصاء، فنحن نعلق الأمل لأننا أولا خلال سنة 2005 سننتهي من الخروج من المخطط الخماسي الذي أعد سنة 2000-2004، خلال السنة المقبلة إن شاء الله سنكون أما تحدي جديد، هو إعداد مخطط جديد فنحن نعلق الأمل على نتائج هذا الإحصاء ليعطينا صورة واضحة عن واقع المغرب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واقع المغرب في كل المجالات لإعداد مخطط جديد يستجيب أو ليحسن ظروف عيش المواطنين، ويستجيب للتوجهات الملكية السامية لإعداد مغرب سنة 2010.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للمستشار السيد سعيد التدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس، كنشكر السيد الوزير على جوابه، كذلك يؤكد جميع المحاور اللي كان جاب السيد المندوب السامي، غير احنا اللي كنا كنتمناو هو أن ديك 428 مليون في هذه الظروف زايدة في المغرب وكان يمكن لنا نفكرو في شي حل باش نمولو هاذ الإحصاء بدون ما نصرفو عليه هذا المبلغ وكاينة أفكار. كنا كنتمناو لو استشاروا مع الناس ديال البرلمان أو كانت شي فكرة قبل ما يكون هذا، كان يمكن له يرجع بالخير لأنه كاين واحد العدد ديال الشركات ديال الخواص اللي كان يمكن لهم كذلك هم يستفيدوا من دراسات اقتصادية من حول استعمال عدد من الآلات والتلفازات ودراسات وحتى الأبناك وبنك المغرب بالخصوص يعني كان يمكن لهم يستفيدوا من هذه الدراسات باش يعملوا دراسة للسوق المقبل والنمو الديموغرافي إلخ.. وكانوا يساهموا بدورهم في هذه المبالغ. وأتمنى أن المندوبية على كل باقي الحال أنها لما توجد الدراسة ديالها وتوجد الأمور ديالها كيمكن لها هذا المنتوج تبيعه لبعض الشركات أو تعمل معهم واحد اتفاقية شراكة على الأقل تسترجع بعض المبالغ من هاذ المبالغ التي صرفت شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار أولا 428 مليون لا أعتقد أنه غلاف مالي كبير جدا نظرا لأهمية الإحصاء، وهذا متعارف عليه دوليا كل 10 سنوات كل الدول تقوم بإحصاء وطني للسكان والسكنى لمعرفة بشكل دقيق تطور وتقدم كل دولة وهذه المعطيات التي ستعالج بشكل آلي كما قلت سابقا ستتيح للمسؤولين كل في موقع مسؤوليته من برلمانيين، من حكوميين إلى غير ذلك إعطاؤهم كل المؤشرات التي عليها يمكن اتخاذ القرارات المستقبلية حتى لا تكون القرارات عشوائية فيما بعد. كذلك توجد مناهج للإحصاء لا يتوفر عليها القطاع الخاص هناك مناهج خاصة des méthodes, des systèmes, des concepts لا يتوفر عليها القطاع الخاص ويحتفظ بها إلا المندوبيات أو الحكومات أو المؤسسات المسؤولة عن التخطيط في كل دولة دولة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته الطيبة في هذه الجلسة، وننتقل إلى الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، تفعيل الدور الجمعوي في تنظيم الجالية المغربية للمستشارين المحترمين السادة الصوالحي بوزكري، على أساكتي، محمد جوهري، إدريس مرون، مبارك السباعي، المهدي عثمون، محمد المنصوري، إدريس الحسني، الكلمة للمستشار المحترم السيد الصوالحي بوزكري.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

في البداية السيدة الوزيرة أتوجه لكم بتهانئنا على النجاح الذي عرفته عملية العبور لهذه السنة بالنسبة لجاليتنا، ونخص بالتنويه على وجه الخصوص منظمة محمد الخامس للتضامن التي واكبت هذه العملية عن قرب وعملت على تنصيب نقط للشرطة في باحات الاستراحة أثناء عملية الرجوع.

السيدة الوزيرة، وقفنا أثناء زيارتنا كمستشارين في البرلمان إلى الدول الصديقة وخصوصا إيطاليا، وقفنا على أوضاع الجمعيات التي تؤطر الجالية المقيمة هناك. وكانت مناسبة، السيدة الوزيرة، لهذه الجمعيات حيث عبرت لنا عن عدم الاعتناء بالسلطات المغربية هنا وهناك وعدم رعايتها وعدم الاهتمام بها، وعدم الإصغاء إليها وعدم الاهتمام بأنشطتها، خصوصا أن هذه الجمعيات تعمل بوسائل جد محدودة وفي ظروف صعبة، وتعمل على تثبيت الهوية المغربية ونشر الثقافة ونشر التوعية والدفاع على القضية الوطنية في مواجهة خصوم منظمين، ولهم من إمكانيات ضخمة.

فمن أجل ذلك نعتبر أن هذه الجمعيات يجب إحصاؤها، يجب تتبعها، يجب الانتباه إليها، يجب الإصغاء إليها ويجب تشجيعها هنا وهناك لأن لها دور دبلوماسي مكمل للدور الوطني ينبع عن الوطنية للدفاع عن الجنسية المغربية وعن القضايا المغربية.

لذلك نسائلكم السيد الوزيرة، هل الحكومة فعلا تولي هذا الجانب اهتماما؟ وما هي أوجه هذا الاهتمام؟ وما هي الإستراتيجية لمواكبة ولتشجيع العمل الجمعوي أو المجتمع المدني الذي يعمل بأرض المهجر؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيدة الوزيرة.. تفضلي.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية بالخارج:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أتقدم إلى السيد المستشار وكذلك السادة المستشارين بالشكر لطرحهم هذا السؤال الشفوي حول تفعيل الدور الجمعوي في مجال تنظيم الجالية المغربية. وفي نفس الوقت أشكرك على التنويه بما قامت به مؤسسة محمد الخامس نيابة عنها وكذلك عن كل الشركاء. بغيت نؤكد ودائما في إطار التوجيهات الملكية السامية اللي كتدعينا للاهتمام بهذا المجال الحيوي، نفس الاهتمام ونفس الالتزام يحدونا في مواكبة العمل الجمعوي لدى الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

بغيت فقط نذكر بواحد المسألة أساسية هو أنه الإطار اللي كتشتغل فيه الجمعيات داخل بلاد المهجر هو يخضع لقوانين البلاد اللي كيعيشوا فيها وعلاقتها بالوزارات أو بالهيآت الدبلوماسية، ما كيمكن لو يكون إلا في إطار من الشراكة. من هذا المنطلق كتعرفوا السيد المستشار، السادة المستشارين، السيدة المستشارة المحترمة أنه من البداية أسسنا استراتيجية الحكومة على الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وطمحنا أنه منذ البداية، منذ بلورة أول الخطوط العريضة للإستراتيجية كان في إطار الشراكة والحوار مع هذه الجمعيات.

الواقع اللي تحدثتم عليه السيد المستشار هو واقع حقيقي ولو أنه يتفاوت من بلد لآخر، إلى مشينا لفرنسا كنشوفو، نظرا لأن الهجرة بدأت من الستينات كاين واحد التنظيم اللي هو محكم واللي عندو واحد التراكم، في حين أن إسبانيا وإيطاليا اللي هي في البداية كتعرف إشكالات. مع كل ذلك نحن بعجالة لأنه كان غادي يكون عندنا لقاء في أواخر أكتوبر في مجلس المستشارين وغادي تكون فرصة بالنسبة لي باش نتحدث على هذا المجال ونحاولو نستفيض فيه.

بغيت غير نقول على أنه هذه الجمعيات اعتبرناها شركاء، تحقيق المواطنة لا يمكننا أن نحققه إلا عبر هذا العمل الجمعوي. نحن نطمح أن نؤطر في علاقتنا مع هذه الجمعيات باش تخلق شبكات، لأنه اليوم نحن عندنا مقاربة شمولية وبالتالي الجمعيات تنشط في ميادين مختلفة، في التربية، في المجال الاجتماعي، في المجال الديني، وخصوصا انطلاقا وأنتم تعرفون أهمية التأطير في المجال الديني، في الرياضة، في مجال المرأة. نحن نطمح إلى خلق شبكات وهذا هو النداء ديالنا. إذن من أجل خلق هذه الشبكات الآن عندنا استراتيجية وغادي نبداو مع فرنسا وهذه الإستراتيجية غادي تكون كنموذج اللي يمكننا أن نعممها على جميع البلدان الأخرى. هذه الاستراتيجية عندنا فيها في إطار العلاقات الثنائية مع وزير الوئام الاجتماعي la cohésion sociale السيد بورلو وكذلك مع السيدة آملين، و عندنا قريبا في الشهر المقبل غادي نديرو

تكوين، نكون جمعيات باش يعرفوا كيفاش يبلوروا المشروع ديالهم وكيفاش يؤطروا في تنسيق مع جمعيات أخرى كل من موقعه.

بغيت كذلك نقول أنه على المستوى الوطني في عيد العرش وكتعرفوا أننا كنستقبلو الجالية اللي كيجيو يحضروا في هذه الأعياد الملكية، فعملنا يوم دراسي حول العمل الجمعوي والعمل الحكومي، أية شراكة في إطار الهجرة. وكان يوم اللي خرجت عليه واحد التوصيات وكنحاولو أننا نشتغل عليها، بالإضافة أنه الآن نحن بصدد تحضير دليل للجمعيات.

وأذكر أنه في غشت بتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عقدنا لقاء مع ممثلي الجمعيات الساهرة على الشأن الديني في بلدان المهجر باش نبنيو استراتيجية كذلك يعني تثبيتا لقيمنا الروحية المبنية على الوسطية. إذن هذه بعجالة بعض الأفكار وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة. السيد المستشار لكم الكلمة..السي جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيدة الوزيرة، في الحقيقة السؤال فقط لمجرد إثارة الموضوع من جديد وتحدثنا في الموضوع في عدة مناسبات، لكن الموضوع جديد ويتجدد وآخرها خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية دورة الخريف. نسعى لأن تضع الدبلوماسية التقليدية الكلاسيكية يدها في يد الدبلوماسية البرلمانية، وذلك أن الدبلوماسية البرلمانية حرة، بينما الدبلوماسية التقليدية، دبلوماسية الدولة مقيدة، فالدبلوماسي، القنصل أو السفير عنده إطار محدد يعمل فيه ويتحرك. لابد أنه ينتظر التعليمات، رغم أنه يجتهد ورغم أنه دائما يعرف سياسة الدولة أو استراتيجيتها اللي كيمشي عليها، لكن ليس كالبرلمانيين وليس كالممثلين، نحن إذا كان هناك تعامل وتكامل بين الجهاز الدبلوماسي وكذلك الدبلوماسية البرلمانية سنصل إلى نتائج محمودة.

عانينا مشاكل كثيرة ونحن نقوم بهذه المهمة عندما نزور دول صديقة وأحيانا نعاتبها لماذا تفسحون المجال لآراء أخرى تنطق بما لا تنطق به الآراء غير الرسمية فيقولون هذاك عمل جمعوي نحن لا دخل لنا فيه، فأنتم أيضا يجب أن تنشطوا هذا الجانب. ولذلك لابد من البحث عن وسائل نوعية لخوض غمار هذا المجال الهام والذي هو الوسيلة الأساسية من أجل كسب رهانات، نحن نعمل على كسبها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربية بالخارج:

أنا غير بغيت نتفق مع السيد المستشار وبغيت نؤكد على أنه رغم بعض الصعوبات بغيت أنوه بما تقوم به الجمعيات والدليل على ذلك التضامن اللي شفناه في وقت الزلزال ديال الحسيمة كيف تعاملت الجمعيات من الخارج مع هذا الحدث، فلابد أننا ننوه بها كذلك المساهمة ديالها في دعم القرى، ونحن من ذلك المنطلق أسسنا اليوم الوطني للمهاجر باش تكون الشراكة المحلية، لأننا اعتبرنا وشفنا أنه كاين عمل مهم جدا بالإضافة إلى التحرك اللي وضعناها على رأس الإستراتيجية المساهمة والتعبئة من أجل الدفاع على القضية الوطنية وكذلك كاين عمل كاين في موقع على الانترنيت مع وزارة الداخلية.

ومع ذلك غادي نختم ونقول أن الوزارة عاملة بند داخل الميزانية ديالها باش تدعم المشاريع وأنا في كل الزيارات اللي قمت بها قلت على أنه نحن مستعدين ندعمو مشاريع ونؤكد لكم أنه لحد اليوم مازال ما توصلت بشي مشروع وغادي يبقى الباب والاقتراح دائما مفتوح. شكرا لكم السيد الرئيس والسادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع كتابة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالتكوين المهني، التكوين المهني بالمناطق النائية، للمستشارين المحترمين السادة: حسن أبو العز، عبد الحميد البوجادي، مولاي إدريس العلوي، عبد القادر قوضاض، مصطفى تومة، لحسن بوعود، محمد صالح قميرة. الكلمة للمستشار المحترم..إذن لا يوجد السادة طارحي السؤال..إذا سمحتم نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق لأنه صلاة العصر لم نصليها وصلاة المغرب قريبة..شكرا..رفعت الجلسة لمدة خمس دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، نعلن عن شروعنا في استكمال جدول أعمال هذه الجلسة. أخبر المجلس الموقر أننا توصلنا من فريق الحركة الوطنية الشعبية برسالة طلب تأجيل سؤال: يشرفني السيد الرئيس أن أطلب منكم تأجيل السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني والمتعلق بالتكوين المهني في المناطق النائية إلى جلسة قادمة. ولهذا سنطبق مقتضيات النظام الداخلي وسيتم تأجيل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة.

ننتقل الآن إلى قطاع يهم وزارة المالية والخوصصة.. وقبل ذلك نعطي الكلمة لطرح سؤال متعلق باستراتيجية الوزارة بخصوص التنمية القروية وهو يهم كتابة الدولة لدى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلفة بالتنمية القروية: استراتيجية الوزارة بخصوص التنمية القروية للمستشارين المحترمين السادة الحبيب لعلج، محمد طلحة، خيري بلخير. الكلمة للمستشار المحترم السيد طلحة.

المستشار السيد محمد طلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

منذ الاستقلال والحديث كثير عن العالم القروي، وعقيم وخطاب استهلاكي، إلا أنه بعد تعيين حكومة التناوب عملت هذه الأخيرة على جرد وضعية العالم القروي، وتبين من خلال هذا الجرد أن الفرق بين المدن والعالم القروي شاسع، وان التأخير الحاصل يجعل بعض البرامج غير ذات جدوى، وبدأت الحكومة تأخذ التنمية القروية بجدية وهناك بعض البرامج الموجهة للعالم القروي كالإنارة والماء الصالح للشرب والطرق والتطهير وغيرها، إلا أنه هذه البرامج غير كافية لضمان العيش الكريم لساكنة العالم القروي.

وهكذا أسندت منذ بضع سنوات التنمية القروية إلى وزارة الفلاحة، إلا أنه لم تستطيع أن تبرز برامج خاصة بالعالم القروي منفصلة عن البرامج العادية التي تنجز في الميدان الفلاحي. وفي التعديل الأخير للحكومة استبشرت ساكنة العالم القروي خيرا بتخصيص وزارة تهتم بشؤونهم وقضايا التنمية القروية التي تعتبر جزءا أساسيا للتنمية الشاملة، ولو أننا كنا نتمنى إحداث وزارة قوية كبيرة تهم جميع المتدخلين في العالم القروي، حيث أن كتابة الدولة تعينت تحت وزارة الفلاحة والعكس اللي كان خاصو يكون لأنه العالم الفلاحي هو جزء من العالم القروي وليس العكس، بحيث أصبحت الرؤيا شيئا ما واضحة، مما يفرض تحديد الأهداف وإستراتيجية محددة المعالم.

لذا نسألكم السيد كاتب الدولة المحترم، علما بأن المشاكل متعددة وكبيرة للعالم القروي، عن الخطوط العريضة لبرنامج وزارتكم وبخصوص تنمية العالم القروي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم.

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس. بداية أود أن أشكر السيد المستشار والسادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال الهام، والذي لا يسمح الوقت المخصص للإجابة عنه في 3 دقائق. ولهذا سأكتفي بإعطائكم الخطوط العريضة وستكون لنا فرص أخرى لمناقشة هذا الموضوع بعمق في مناسبات أخرى.

إن استراتيجية التنمية القروية تستند، السادة المستشارون المحترمون، على عدة مرجعيات، أولها خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي مافتئ يدعو وفي مناسبات عديدة إلى ضرورة بلورة وتنفيذ استراتيجية ناجعة وملائمة لتنمية العالم القروي. ففي خطاب العرش الأخير جعل جلالته توطيد التنمية القروية والقطاع الفلاحي ضمن المحاور السبعة التي يجب أن تركز عليها بلادنا جهودها خلال الخمس سنوات المقبلة وثانيها استراتيجية 2020 للتنمية القروية، والتي كما تعلمون تمت مناقشتها خلال مناظرة وطنية حول الفلاحة والتنمية القروية شهر يوليوز 2000.

وللإشارة فقد تم تبني هذه الإستراتيجية شهر ماي 2004 من طرف المجلس الوطني لإعداد التراب الوطني. وترتكز هذه الاستراتيجية ل2020 على عدة مبادئ نذكر بالخصوص منها: مبدأ مجانية التدخلات واندماج العمليات ونهج مقاربة تشاركية وهناك أيضا التصريح الحكومي الذي جعل التنمية القروية ضمن

أهداف وأولويات سياسة القرب. والتزمت الحكومة من خلاله بمواصلة تنفيذ برامج التنمية القروية، وأذكر هنا بالخصوص بالماء الشروب والكهربة القروية، المسالك والطرق في البادية وتوفير الإمكانيات اللازمة للرفع من وثيرة الإنجاز بتقليص المدة من 2010 إلى 2007..

ويعد خلق كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية لدى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري تجسيدا للرغبة الملكية السامية للدفع قدما بكل المشاريع والبرامج في هذا السياق، وهي تأكيد كذلك على ضرورة الربط بين التنمية القروية وتنمية فلاحية قوية، كما أنها دعوة للإسراع في القيام بالإصلاحات الضرورية من أجل فلاحة فعالة وتنافسية ومستدامة داخل وسط قروي ديناميكي ومستعد جيدا لتثمين المؤهلات الطبيعية وموارده البشرية.

ومن الناحية العملية ستصب مجهوداتنا على خلق هياكل عملية وميكانيزمات للتعاون والتعبئة من أجل وضع استراتيجية حيز التنفيذ. ومن بين هذه المهام الأساسية المتفق عليها أذكر بالخصوص:

أولا، تدعيم وتوطيد صندوق التنمية الفلاحية من خلال تأمين موارد قارة له وتوجيه أفضل لتدخلاته.

ثانيا، تكريس اللامركزية من خلال تدعيم التوجه الرامي إلى نقل اختصاصات واسعة للجهات ودعم الجماعات المحلية والفاعلين المحليين الآخرين.

ثالثا، تعزيز التعامل مع المنظمات الغير الحكومية من خلال تدعيم الشراكات معها وتقديم الدعم الضروري لها.

رابعا، متابعة مجهود إعداد وتجهيز المجال الفلاحي والقروي من خلال مجموعة من البرامج الرامية إلى تحسين البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية وإن وتدابير وكذا عبر وضع وإنجاز برامج مندمجة للتنمية.

خامسا، وضع هياكل القرب عبر إعادة النظر في دور وكيفية عمل المراكز للأشغال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد طلحة:

شكرا السيد الرئيس. في البداية أود أن أشكر السيد كاتب الدولة على جوابه الشامل، إلا أن هناك بعض الملاحظات البسيطة، فحقيقة أن مشاكل العالم القروي متعددة بالإضافة إلى النقص في التجهيزات الأساسية هناك الجفاف، زحف الرمال، زحف الجراد، عدم الشغل، ارتفاع المعيشة، انهيار القدرة الشرائية إلخ.. في الأسبوع الماضي السيد الوزير زرتم إقليم فكيك وربما زرتم الجهة الجنوبية الشرقية ولاحظتم معاناة أولئك الناس وربما ماشي في ديك الجهة اللي كتعاني من النقص، حيث نقدر نقول أن الناس مازال كيتمشاو حفاة في بعض الأماكن كيتمشاو حفيانين السيد الرئيس. هناك أقاليم لم تلتحق بالركب بعد، منها المناطق الشرقية الجنوبية: فكيك، الراشيدية، ورزازات، طاطا، والتي تحتاج إلى عناية خاص.

ثم منذ قليل كان السيد الوزير المكلف بالإسكان يتكلم على مدن الصفيح في المدن فمنين جاو هاذ مدن الصفيح، منين جاو هاذ الناس اللي كيبنيو مدن الصفيح إذا ما تعملتش واحد الإستراتيجية لتثبيت الناس ديال العالم القروي في أماكنهم فهاد المدن ديال الصفيح ما غاديش يكون عندهم الحد، كونوا متيقنين السيد الوزير أن الحكومة إذا ما اهتمتش بمصدر الداء فمدن الصفيح اللي تكلمنا عنها منذ قليل ما غاديش يكون عندها حد، وهذا مثال بسيط.

ولهذا مشاكل الوزارة متعددة، إلا أنه أكرر ثانيا أننا نسعى إلى وزارة اللي يكون عندها التنسيق مع جميع المتدخلين في العالم القروي، ليس لأن المهمة ديالكم محددة الآن في العالم القروي الفلاحي تواجدكم أو تعيينكم في كتابة الدولة لدى وزير الفلاحة يجعلكم ما غادي تكلفوا إلا بالمسائل القروية الخاصة بالعالم الفلاحي، ونحن كنا نسعى إلى وزارة قوية للتنسيق بين جميع المتدخلين في العالم القروي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. التعقيب في دقيقتين

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا. اللي بغيت نقول أنه حقيقة درت زيارة ميدانية واللي سجلت واحد العدد ديال السكان اللي كيسجلوا أن كاين مجهود تيدار من طرف الحكومة لا في مجال الكهربة القروية، لا في مجال الصحة كاين مجهود، بالطبع كاين خصاص اللي كيتطلب إمكانيات. أشياء ما نقدروش نحققوها في خطرة وهاذ الشي كيتطلب شوية ديال الوقت مرة أخرى أقول كاين مجهود، المواطنون شاعرين بهاذ المجهود. البارح أنا كنت في محاميد

الغزلان، وكنت في زاكورة كاينة أشياء ولكن كاين خصاص وحنا خدامين في هذا الاتجاه.

اللي بغيت نقول أنه كتابة الدولة ماشي غادي تخدم غير في الفلاحة، غادي تخدم بالفلاحة لأنه تنعتبرو أن الفلاحة ما تكونش تنمية قروية إلى ما كانتش تنمية فلاحية ولذلك خاص واحد المجهود مركز على الفلاحة لأنها غادي تكون هي القاطرة وبطبيعة الحال كاين تدخلات ديال بعض الوزارات الأخرى لا في الطرق لا في الماء الشروب ولا في الكهرباء ونحن ننسق ومن مهام كتابة الدولة في التنمية القروية تكون واحد المقاربة تكميلية بيننا ما كاينش مول الماء خصو يخدم وحدو مول الطريق يخدم وحده مول الكهرباء يخدم وحدو، كيظهر لي خصنا نخدمو بصفة مندمجة، كاينة الآن تجارب كتدار في ناحية مراكش، في آسني وفي أمزميز، في سيدي قاسم إن شاء الله، في ورزازات كاين هناك مشاريع ديال التنمية القروية المندمجة اللي كان فيها تدخل متكامل بين مصالح وهنا لابد نركزو على هذا الجانب اللي هو أساسي إذا كانت سياسة التنمية القروية ما تكون إلا سياسة مندمجة وما خصناش نبقاو بحال اللي غادين في لوطوروت كلها شاد الكولوار ديالو، لابد خاص يكون تناسق بيننا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميعا نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى آخر محور يتعلق بوزارة المالية والخوصصة. السؤال الأول يتعلق بانعكاسات أسعار البترول على.. الكلمة للسيد المستشار السيد الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس، في الحقيقة هذا السؤال كان في شهر جوان وكنا نتكلمو على حلول ظرفية ولكن مع الأسف ما بقاتش ظرفية. ولهذا السيد الوزير المجهودات اللي قامت الدولة الحقيقية باش ما يترفعش الثمن ديال استهلاك البترول ولا البيطاغار هذا شيء تستحق الحكومة التنويه.. لأنه فرق كبير اللي تيجي من صندوق المقاصة كتخلصو الدولة ولكن واش هاذ الظرفية غادي تبقى؟ هذا في الحقيقة نقطة استفهام اللي هي.. في الأغلبية أظن غادي تبقى لأنه هاذ الشي اللي في العراق وفي الشرق الأوسط وفي روسيا وفي أفغانستان وإفريقيا من الموارد ديال البترول، كاينة شي سياسة ربما غادية للارتفاع.

ولهذا من الواجب علينا باش نحطو السؤال للمسؤولين، كيفاش غادي توجهوا السياسة المالية لهذه الظروف اللي تزاد فيه البترول وتزاد فيه المحروقات كلها، كيفاش غادي تكون السياسة ديال الحكومة في المستقبل، لأنه أظن يمكن يطيح البترول ولكن ما يطيحش كما في الماضي ما أظن ولهذا كيبان أنه سياسة جديدة خصها تكون ربما تقيس بعض المصالح. ربما تطلب من المواطنين واحد التضحيات، ربما يعني لابد خصنا نتجندو لها ولكن خصنا الحكومة تهيئنا للتجنيد، ما يجيش هاذ الشي بواحد الكيفية سريعة، خصنا تعمل واحد السياسة باش نوجدو لهاذ الشي، لأنه على ما أظن الأثمنة ديال البترول غادية تطيح.

ولهذا السيد الوزير مرة أخرى أطلب منكم تتكلموا لنا بواحد الكيفية يعني عامة، ماذا ستكون سياسة الحكومة أمام هذا الميدان ديال الطاقة واش غادي تبدلوا بشي طاقة أخرى واش غادي نبقاو في هاذ السياسة هاذي ديال استهلاك نفس المواد. لهذا خصنا تكون واحد السياسة عامة تكون في هذا الميدان وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد فتح الله أولعلو، وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر السيد المستشار المحترم والإخوة اللي معه اللي طرحوا هذا السؤال، ويمكن لي نقول ولو أنه طرح في جوان ربما أنه يطرح الآن لأنه آني الجميع يعرف بأن الأسعار الدولية ديال البترول ومشتقاته مرتفعة بشكل مخيف، الآن بالنسبة للبلدان الغير المنتجة للنفط ومنها بلادنا وبالنسبة للبلدان حتى المتطورة وتخلق مشاكل بالنسبة للاقتصاد العالمي، خاصة في الآفاق ديال 2005. الآن من الناحية القانونية، القانون ديالنا آش كان تيقول وآش تيقول، هو تيربط بين الأثمنة الداخلية ديال مواد النفط ومشتقاته وما بين الثمن ديال روتردام وتيقول عادة أنه في كل

15 يوم تتغيرو الأثمنة إذا ارتفعت أو إذا الثمن هبط نهبطو. في الواقع مدة واحد الفترة طويلة وخاصة الفترة اللي كان فيها الجفاف، بالرغم من الارتفاعات الحكومة ما زادتش، يعني إلى حد أننا ما طبقناش القانون ولكن حماية للمستهلك وللمنتج، خاصة في العالم القروي. والآن بطبيعة الحال ابقى واحد الصبر، صبر كبير ولكن في شتنبر 2004 وقعت واحد المراجعة ديال بعض المواد ولكن كما تفضلتم لم يمس الغاز ديال البيطان ولم يمس كذلك الفيول الموجه للقطاعات المنتجة، نظرا للأهمية ديالها الاجتماعية أو الاقتصادية.

طبعا شكون اللي غادي يؤدي؟ غادي يؤدي صندوق المقاصة. وقعت متأخرات، الآن إلى بقيت الأمور هكذا المتأخرات غادي تصل في نهاية السنة إلى 2.8 مليار درهم. يمكن لي نقول لكم من الآن أنها سجلت في القانون المالي 2005 راه هي من النفقات ديال 2005 لأنه إلى بغينا نحلو هاذ المشكل خصنا نؤديو الثمن كذلك للشركات. المهم أنه الإشكالية عالمية نحن غادي يتطرح علينا القضية ديال تطبيق القانون، ومن المؤكد أن هذه الإشكالية تساءل العالم كله، لذلك المنظمات كذلك الدولية كتفكر أنه في وسط السنة لأنه خصنا نفكرو في سنة 2005 منذ بدايتها إلى آخرها لأنه الأسعار ما غتكونشاي إن شاء الله بهذا المستوى، ولكن طبعا كاين كما تعلمون اعتبارات اقتصادية طلب ديال الصين والهند وكاين اعتبارات خاصة جيوسياسية التي يعرفها الجميع، سواء في الشرق الأوسط أو إفريقيا أو غيرها. أنا تتشكركم باعتباركم طرف مهم في البرلمان وكلنا كمشرع وكحكومة لابد نهتم بهذه الإشكالية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير . ليس هناك تعقيب، شكرا.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

نحن كلنا جميعا كما قال السيد الوزير لا حكومة ولا برلمان أمام مشكل اللي هو بعيد علينا ما نتحكموش فيه داخليا، جاي من الخارج ولكن خصنا لابد نديرو واحد السياسة ونتفق عليها لمواجهة الظروف والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن إلى صاحب السؤال الثاني السي العلج.. ما يمكنش تسحب السؤال وأنت موجود والوزير موجود.

المستشار السيد الحبيب العلج:

السيد الرئيس لقد قدم كتابيا لرئاسة المجلس أنه حول السؤال إلى كتابي.

السيد رئيس الجلسة:

ما توصلناش بهاذ الرسالة وكنكتفيو بالإخبار نتاعكم الآن. شكرا السيد المستشار. ورفعت الجلسة.